الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٧٦

الثلاثاء، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

البند ١٧ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام (A/70/63)

مشروع القرار (A/70/L.33)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. إن هذا الاجتماع ينعقد وفقا للقرارين ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٣٠٢/٦٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وفي إطار البند ١٧ من جدول الأعمال، ”تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية“.

معروض على الجمعية العامة تقرير الأمين العام بعنوان ”التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي“ (A/70/63). كما ستُعرض على الجمعية العامة الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي ستصدر بوصفها الوثيقة A/70/L.33، بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولقد أعادت الجمعية العامة التأكيد بموجب قرارها ١٩٨/٦٨ على دورها في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، كما يرد في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

بيان الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن دواعي الشرف للترحيب بالجميع في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات. واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الجميع على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الوثيقة الختامية (A/70/L.33)، المقرر اعتمادها غدا. فلقد أثبتت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة أخرى أنه من خلال المثابرة والالتزام والتفاهم، يمكننا المضي قدما وتحقيق أمور كبيرة معا. وإنني أتوجه بالتهنئة وبخالص الشكر إلى الميسّرَين، السفير جانيس مازيكس والسفيرة لانا زكي نسيبه، على ما أظهراه من اقتدار في القيادة طوال الوقت.

قبل عشر سنوات، أعلن زعماء العالم الرغبة والالتزام بشكل مشترك تجاه بناء مجتمع المعلومات الذي يتمحور حول الناس، ويكون شاملا وموجها نحو تحقيق التنمية. ومن خلال قيامهم بذلك، أكدوا على قوة المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات وقدرتها على المساهمة بإيجابية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ ذلك الحين، خطونا خطوات كبيرة على هذا الطريق، بينما يتواصل في جميع أنحاء العالم تحسّن مستويات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والمهارات التي تتحلى بها. ووفقا للتقرير السنوي الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات بعنوان التقرير المعني بقياس مجتمع المعلومات، هناك نسبة ٤٣,٤ في المائة من سكان العالم يستخدمون شبكة الإنترنت الآن، ويبلغ عدد الاشتراكات في الهاتف الخلوي المحمول ٧,١ بلايون اشتراك تقريبا. وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا متزايد الأهمية في توطيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من قبيل تعزيز الإنتاجية، وتيسير التجارة، وإيجاد الوظائف الجيدة، وتوفير الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل التطبيب عن بعد والتعلّم عن بعد، وتحسين الحوكمة.

ولئن كنا نقدر تلك الانجازات والإمكانات الكبيرة، يجب ألا تغيب التحديات المتبقية عن بالنا. فهناك أشكال مختلفة من الفجوات الرقمية لا تزال قائمة داخل البلدان وفيما بينها. والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم ينعكس في تنمية مستدامة واسعة النطاق في كثير من البلدان. وبرزت تحديات جديدة تتعلق باستقرار شبكة الإنترنت وأمنها وملكية البيانات وممارسة حقوق الإنسان حاسوبياً.

ويعترف مشروع الوثيقة الختامية اليوم بالكثير من تلك التحديات والعمل الذي ينتظرنا. وتسلم أيضا بالارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وتلك الخطة التي اعتمدت قبل ثلاثة أشهر فحسب تحمل في طياتها الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الأهداف الإنمائية المستدامة، تحددت مجموعة طموحة من الأهداف للقضاء على الفقر والنهوض بالازدهار المشترك وكفالة الاستدامة البيئية في جميع أنحاء العالم خلال الخمسة عشر عاماً القادمة. وتقر خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستكون أحد عوامل التمكين الشاملة الأساسية لبلوغ تلك الأهداف.

وهناك عدة تدابير يمكن أن نتخذها لتحقيق ذلك. علينا أن نتأكد من دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ استراتيجيات الأهداف الإنمائية المستدامة. ولا بد من استحداث سياسة للتمكين وبيئة تنظيمية لكل مستويات الاستثمار والتنمية ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب أن نكثف جهودنا لتوفير الوصول العادل وبأسعار معقولة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين القدرات والمهارات للاستفادة منها، وخاصة في العالم النامي والمجتمعات المهمشة. وعلينا أن نضمن أن إدارة شبكة الإنترنت ستنهض بالتوزيع العادل للموارد، وتيسر الوصول للجميع وتكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت. ويجب أن نضمن أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان الأخرى التي تمارس خارج الحاسوب يمكن ممارستها حاسوبياً على قدم المساواة. وأخيراً، واستناداً إلى تجربة التطبيقات الناجحة خلال السنوات العشر الماضية، يجب تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والعمل مع المزيد من أصحاب المصلحة

لتحقيق رؤية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والأهداف الإنمائية المستدامة.

إن اعتماد مشروع الوثيقة الختامية في هذه الجلسة يمثل اختتام عملية الاستعراض العشري لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويمثل أيضاً بداية مرحلة جديدة من المسيرة التي تهدف إلى تسخير كامل قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة وعدم تخلف أحد عن الركب. وعلى الرغم من التحديات العديدة في هذا المجال، فإننا ندرك أن لدينا المعارف والمهارات والموارد اللازمة لتحقيق ذلك. وبالتالي، فإننا نغادر نيويورك هذا الأسبوع وقد تجدد التزامنا بالعمل معاً والعزم على اتخاذ إجراءات فورية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام، السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تغلغلت في كل مناحي الحياة. وأطلقت العنان للابتكار والإبداع ومباشرة الأعمال الحرة. وهيأت أشكالاً جديدة من المشاركة العامة والنشاط الاقتصادي. وما كان يمكن تصور شيء من ذلك قبل سنوات قليلة. فهي تساعد الناس على التواصل وتنظيم أنفسهم والعمل صوب تحقيق هدف مشترك. ويتواجد الأعضاء هنا للمساعدة في تعظيم فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع في كل مكان. وهذا الاستعراض الرفيع المستوى يأتي في حينه، بعد ثلاثة أشهر فحسب من اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون محفزاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تعزز ذلك المسعى العالمي.

وإذ نحتفل بالإنجازات المشهودة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، يجب أن نواصل التركيز على سد الفجوة في التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين. فاليوم، يمكن لأكثر من ٨٠ في المائة من الأسر في البلدان المتقدمة النمو الدخول إلى شبكة الإنترنت. وفي الوقت نفسه، لا تملك أسرتان من كل ثلاث أسر في البلدان النامية وصولاً إلى الشبكة. وتمثل النساء نصف سكان العالم، ولكن عدد النساء المستخدمات للإنترنت يقل عن عدد الرجال بنحو ٢٠٠ مليون نسمة. ويجب أن نعمل على سد تلك الفجوات.

وتوفر تقنيات الأجهزة المحمولة والعملات الرقمية أيضاً إمكانات هائلة للوصول إلى بليوني رجل وامرأة ما زالوا غير متعاملين مع المصارف في شتى أنحاء العالم. ومن خلال تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، يمكن أن نساعد في النهوض بالشمول المالي، وتوسيع الفرص ونمو الاقتصاد الإنتاجي. والاستخدام الآمن للمصادر الجديدة وغير التقليدية للبيانات يمكن أن يساعد الجهات الفاعلة على تحسين التوقع والتخطيط والاستهداف والتنفيذ والرصد وتقييم الأداء لجهودنا المشتركة.

وإذ نتطلع للأمام، يجب أن نعمل معاً من أجل بناء الثقة وتعزيزها والنهوض بثقافة عالمية لأمن الفضاء الحاسوبي. وهذه الثقافة تتطلب الالتزام المشترك والعمل من قبل جميع الشركاء لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، جنباً إلى جنب مع مكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي والهجمات الإلكترونية. ستكون هناك تحديات جديدة. وبحلول عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يكون هناك ستة أضعاف الأجهزة والأشخاص المتصلين بالإنترنت. ويتعين علينا أن نتعاون للنظر في الآثار المترتبة على ذلك، وضمان أن تتطور شبكة الإنترنت إلى فضاء شامل من أجل الصالح العام. ولذلك، دعونا نكثف عملنا لبناء شبكة إنترنت مفتوحة وموثوق بها وآمنة ومأمونة ومستقرة وشاملة للجميع.

وإنني أرحب بقرار الجمعية العامة لتمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة عشر سنوات. ومنظومة الأمم المتحدة مستعدة للعمل مع جميع الأعضاء. وفي الأسبوع الماضي،

أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بياناً مشتركاً يؤكد على أهمية العمل التعاوني لتسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

إننا سندعم تطوير المحتوى والمهارات وبناء القدرات وتعزيز بيئة مؤاتية، بما في ذلك تعدد اللغات. وسنعمل على تعزيز حرية التعبير والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان عبر الإنترنت من خلال بذل الجهود على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. سنعزز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة مع تعزيز دور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات. وسنعزز أيضاً نتائج القمة العالمية بشأن منتدى مجتمع المعلومات المنتدى كمنبر رئيسي لمناقشة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره وسيلة لتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة.

في عام ٢٠١٥، شرعنا في رحلة – رحلة العمل المتعلق بالمناخ، رحلة الاستدامة، رحلة الازدهار لجميع الأمم والمجتمعات التي تتقاسم هذا الكوكب الواحد. ويجب أن تقودنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت في هذه الرحلة. علينا أن نتأكد من أن نتائج هذا الاجتماع الرفيع المستوى ستساعدنا على بلوغ وجهتنا المشتركة: عالم مستدام ومنصف ومترابط يشمل الجميع في كل مكان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

قبل أن نشرع في قائمة المتكلمين، أود أن أنوه إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير الاجتماع الرفيع المستوى. نبدأ أولاً بطول البيانات.

أود أن أذكر الأعضاء بأن مدة البيانات ينبغي ألا تتجاوز خمس دقائق لدى التكلم بصفة وطنية، وألا تتجاوز سبع دقائق عند التكلم باسم مجموعة من الدول.

على ضوء ذلك، أود أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بشكل سليم.

وبغية مساعدة المتكلمين على تنظيم وقتهم، جرى تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين. وأناشد جميع المتكلمين التعاون في التقيد بالحدود الزمنية عند الإدلاء ببياناتهم.

ونذكر أيضا ممثلي الوفود بأنه يتم أخذ صور للمتكلمين الذين يدلون ببياناتهم خلال الجلسة العامة للجمعية بشكل منتظم، وهي متاحة للتنزيل بدرجة عالية الاستبانة من الموقع الشبكي للأمم المتحدة ومن مكتبة صور الأمم المتحدة، الموجودة في الغرفة S -1047 في مبنى الأمانة العامة.

السيد كوالي (جنوب أفريقيا): يشرفني أن أتكلم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بالنيابة عن الأعضاء الـ ١٣٤ في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أود أن أبدأ بتهنئة السفير يانيس مازيكس، ممثل جمهورية لاتفيا، والسفيرة لانا نسيبة، ممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن أعرب عن تقديرنا لهما، لما أبدياه من قيادة ممتازة في توجيه عملية الاستعراض إلى نهاية ناجحة.

تؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين تماما المبادئ الأساسية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي وضعت لإنشاء مجتمع معلومات يقوم على التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتقنية؛ وأهدافها التي تتمثل في بناء الشراكات وسد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتستنير مشاركة المجموعة في القمة بالرغبة في الوفاء برؤيتها العالمية لمجتمع عالمي للمعلومات شامل الجميع، يتمحور حول الإنسان وتحقيق التنمية؛ وتعزيز قدراتها بوصفها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويكتسي جدول أعمال القمة اليوم نفس الأهمية التي اكتساها عند وضعه، ويمكن أن يكون عاملا حافزا من أجل تنفيذ ناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار

١/٧٠) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد انقضت ١٠ أعوام منذ اعتماد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، ونحن نقر بالنجاحات التي تحققت في وضع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية وتهيئة البيئة المؤاتية؛ واعتماد التطبيقات الإلكترونية وإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وإنشاء بيئة إعلامية تشجع على تبادل المعلومات والتعاون الإقليمي. إن ظهور الاتصالات ذات النطاق العريض قد غير التعليم والصحة، وأثبت أنه أداة مفيدة من أجل تقديم الخدمات الحكومية.

وهناك اعتراف متزايد بالتأثير المضاعف المحسن الناشئ عن الاستثمار في الاتصالات ذات النطاق العريض. وهذا أمر مهم للبلدان النامية، نظرا لأن إمكانية الوصول إلى معلومات ملائمة وآمنة وموثوقة وميسورة التكلفة، وإلى البنية التحتية للاتصالات وأجهزتها، لا تزال تشكل تحديا، لا سيما في المناطق الريفية. وتتأثر التحديات التي تُواجه في تحقيق مجتمع المعلومات إلى حد أكبر بالأمية، وبالمستويات العالية من البطالة والفقر. وتشكل المساواة في الفرص، لا سيما الفرص المتصلة بالمساواة بين الجنسين، وبأدوات تعميم التكنولوجية الرقمية من أجل تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، أحد العوامل الحاسمة التي لم تُعالج المعالجة السليمة. وهناك حاجة إلى أن نتصدى للتحديات المتعلقة بالإنترنت، مثل الخصوصية، وحماية البيانات، وجرائم الفضاء الإلكتروني، وأمن الشبكات، والمساواة في وصول ومشاركة جميع البلدان وكفالة القدرة على التكيف في الاستخدام في السياقات المحلية.

كما ندرك أن هناك الكثير من المسائل المتعلقة بالسياسة العامة الدولية الشاملة التي تتطلب اهتماما و لم تتم معالجتها على النحو المناسب. وفي هذا السياق، من المهم وضع برنامج متوازن وعادل وشفاف ومفتوح ومتكافئ وموحد يعامل كل الحكومات على أساس المساواة. وقد دعى برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات إلى وضع آليات للنظر في آراء جميع أصحاب المصلحة، معترفا بذلك بإسهامات القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية وبدور كل منها في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي لهذه المبادئ أن تكرس نتائج قرارنا الجماعي لهذه الجلسة.

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن مجتمع المعلومات يقوم على أساس فهم مفاده أن المجتمع الحالي هو مختلف بدرجة كبيرة عن التشكيلات الاجتماعية السابقة، وأن المعلومات والمعارف هي أساسية للتنمية ولظهور شكل جديد من أشكال التنظيم الاجتماعي في المجتمع. وبوصفنا منظمين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نحن نعتقد أن الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لا يزال ضروريا للجميع. ولذلك ينبغي أن نلتزم تجاه المهارات الإلكترونية، وبناء القدرات، وكفالة ربط جميع المواطنين في العالم بعضهم ببعض.

وفي حين أن المجتمع الرقمي يجني المكاسب، من المهم التأكد من أن يتم تثقيف مواطنينا، ولا سيما الشباب، بشأن تهديدات انتهازية الفضاء الإلكتروني. وينبغي أن تكون المسؤولية جماعية في الاستثمار في البرامج الشبابية ووضع برامج القدرات ليس في مجال التدريب لاكتساب المهارات الإلكترونية فحسب، ولكن بغية تطوير التطبيقات الإلكترونية للتخفيف من التهديدات الأمنية مثل جرائم الفضاء الإلكتروني التي لا تزال تشكل أولوية عليا بالنسبة لنا. وكما نعلم جميعا، تمثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات حفازات بالغة الأهمية للتنمية المتكاملة وتسارع النمو المشترك، ويجب أن لا يتم التغاضي عن أهمية التمكين لبيئة آمنة وقوية.

وتشكل الفجوة الرقمية بين الجنسين مصدر قلق. والمرأة هي بمثابة ركن في أي مجتمع، ومع ذلك، تظل الأكثر ضعفا إذ يتواصل استخدام الفضاء الإلكتروني في استغلال النساء

والفتيات. ويجب أن نتصدى للتمييز في الفضاء الإلكتروني والعنف من خلال الشراكات بين القطاعين الخاص والعام. ونحن بحاجة إلى تغيير المعايير والممارسات المجتمعية بهدف التصدي للعنف الموجه ضد النساء والأطفال، إلكترونيا من خلال شبكة الإنترنت أو خارجها. ويمكن أن يسهم وضع قواعد وبروتوكولات ومعايير لصون وضمان حسن استخدام الفضاء الإلكتروني في تغيير المعايير المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نضع البرامج التي من شأنها تمكين النساء والفتيات، وتعزيز مشاركتهن بصورة نشطة في الاقتصاد الرقمي.

ولا يزال الاختلال الحالي في التنمية والتوزيع لبرمجيات الحاسوب ومعدات تكنولوجيا المعلومات عائقا أمام الاستفادة منها، وأمام النشر السريع للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام المواطنين لها. ولذلك، من الضروري تحديد برامج وشراكات استراتيجية وإلكترونية وصناعية، ولا سيما في البلدان النامية، لكفالة الجهود المشتركة الرامية إلى تحرير الأسواق العالمية من الاحتكارات القائمة. وندعم ونشجع تطوير الملكية الفكرية على أساس مبادئ المصدر المفتوح من أجل تيسير وصول غير مقيد للمعلومات، ونعتقد أنه يجب على صناعة البرامجيات والمعدات الحاسوبية أن تظل أولوية جماعية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا أنه من الضروري تعزيز التدابير وتيسير الظروف المؤاتية لضمان التطوير التدريجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبصفتنا حكومات، ينبغي علينا أن نلتزم بتهيئة بيئات مؤاتية ومنسقة، وقانونية، وتنظيمية، وبتعزيز استثمار القطاع الخاص بهدف التكيف مع الظروف المحلية. ويجب أن نرتقي بهذا إلى المستوى الإقليمي لتحقيق أقصى قدر من وفورات الإنتاج الكبير.

وقد دفع برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات إلى إنشاء آليات تمويل لدعم برنامج العمل الرقمي. يتطلب تسخير ودعم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إرادة سياسية، وخطط حفز، والتزامات الشركاء بدعم البرامج المحلية، بما في ذلك تلك التي قد لا يكون عائد الاستثمار فيها فوريا. ولا ينبغي أن يكون التعجيل بنشر البنية التحتية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على حساب المجتمعات والمواطنين الذين يواجهون صعوبات اقتصادية. وتقر خطة عمل أديس أبابا بالمساهمة المهمة التي يمكن أن يحققها الاستثمار المباشر في التنمية المستدامة، لا سيما عندما تكون المشاريع متسقة مع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية.

فيما يتعلق بالثقة والأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ترى مجموعة السبعة والسبعين والصين أن فراغا نتج عن عدم توفر الصكوك والتدابير الدولية ذات الصلة. و لم يعد من الحصافة الاعتقاد بأن اتفاقات التعاون الفنية الثنائية وحدها قادرة على القضاء على الجرائم المرتكبة على شبكة الانترنت. وفي ذلك الصدد، ثمة حاجة لاتخاذ تدابير فعّالة وقوية على الصعيد الدولي للتصدي لهذه التحديات.

نؤكد من جديد أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس خارج شبكة الإنترنت يجب حمايتها على شبكة الإنترنت. ونشدد على أنه ينبغي النظر في العملية المتمثلة في رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ليس فقط بوصفها هامة للتنمية الاقتصادية وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل أيضا لكونها هامة للتقدم فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن الحاجة إلى الشفافية وتفعيل الديمقراطية في النظام الدولي تصدق على إدارة الإنترنت، لأنها من حيث الجوهر تبسط رقابة غير متوازنة على الموارد العالمية والهياكل الأساسية. ومن الجلي الآن أن شبكة الإنترنت والهياكل الأساسية التي ترتكز عليها أصبحت حيوية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

والأمنية في جميع البلدان. فمختلف البلدان تعتمد على شبكة الإنترنت في صناعتها، وتجارتها المحلية والخارجية؛ بينما يعتمد المواطنون على شبكة الانترنت لتلقي الخدمات الحكومية، بما في ذلك استخدامها للتعبير عن خياراتهم السياسية والمشاركة في العمليات السياسية في بلدانهم. إن جميع البلدان معرضة إلى حد كبير للمخاطر في نظمها البنكية والمالية، وشبكات الكهرباء، والماء وغير ذلك من المرافق الحيوية جراء ما يحدث على شبكة الإنترنت وأمنها. وعلاوة على ذلك، فإن قوات الدفاع والأمن في البلدان تعتمد أيضا على التشغيل الآمن لشبكة الإنترنت خالية من الأعطال ولا يعترضها آخرون.

في الختام، أود أن أقتبس كلمات الأب المؤسس لجنوب أفريقيا الديمقراطية، السيد نيلسون مانديلا، عندما خاطب الاتحاد الدولي للاتصالات و ”تيليكوم العالم“ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ حيث قال،

> ”إن هذه التكنولوجيات غيرت النمط التي يعيش فيها الناس والمنحى الذي تتطور به البلدان. فهي تنطوي على إمكانية مساعدتنا في حل العديد من المشاكل الحيوية التي تواجهنا. وإذا ما أردنا تحقيق هذه الإمكانية، يتعين علينا إذا أن نجد السُبُل الكفيلة بتحويل هذه التكنولوجيات إلى مورد تنهل منه جميع الشعوب على الرغم من التحديات التي تواجهها داخل مجتمعاتها.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي

السيد أوتينغر (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري الكبير أن أكون هنا اليوم في بيت أمم العالم وأن أتقاسم، في جمعيتنا العامة، آراء الاتحاد الأوروبي بشأن مستقبل المجتمع الرقمي العالمي.

قبل عشر سنوات، عندما انعقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات وضعت أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في صدارة البرامج السياسية في العالم، وجمعت كل المعنيين بجعل شبكة الإنترنت مسارا مفتوحا، ومحركا ابتكاريا للنمو وأداة للمعلومات والاتصالات للجميع. وفي ذلك الوقت، عندما كانت القمة العالمية لمجتمع المعلومات على وشك الانتهاء من عملها في تونس، في ذلك الوقت فقط بدأت تظهر الآثار المعرقلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت.

خلال هذه السنوات العشر الماضية شهدنا زيادة تبعث على الإعجاب في الوصول إلى المعلومات والاتصالات التي غيرت بدرجة كبيرة مجتمعنا. في نهاية عام ٢٠١٥، سيبلغ عدد الاشتراكات في الهاتف المحمول أكثر من سبعة مليارات، وفي السنوات الخمس الماضية زاد اختراق الإنترنت العالمي سبع مرات، أي زاد من ٦,٥ في المائة فقط إلى ٤٣ في المائة. وأصبح نحو ٣,٢ مليار من الناس يستخدمون شبكة الإنترنت الآن، منهم ملياران من البلدان النامية. وفي الحقيقة شهدنا أكبر نمو في الوصول إلى الإنترنت في البلدان النامية من قاعدة متدنية جدا قبل عشر سنوات. وأسباب هذا مدفوعة بالعرض والطلب. فالعرض الذي تُيسر له الشراكات العامة والخاصة الفعّالة والحق في توفير بيئات تنظيمية سليمة للاستثمار والتوزيع. فالطلب يتوقف على احتياجات المواطنين من الاتصالات، وحصولهم على الرعاية الصحية، والتعليم وغير ذلك من الخدمات الحكومية، فضلا عن رغبتهم في الحصول على المعلومات والابتكار.

لقد تعيّن على الحكومات والسلطات العامة تهيئة بيئات ممكنة، وتعيّن على قطاع الصناعة نشر الشبكات والخدمات، ويُعطي المجتمع المدني صوتا إلى من يريدون أن تُسمع أصواتهم. وجميع تلك الجهات أدت دورا هاما في هذه الثورة الرقمية وهي بحاجة إلى الاستمرار في ذلك. في شهر أيلول/

سبتمبر الماضي، اتفق رؤساء الدول والحكومات على مجموعة جديدة من الأهداف والغايات لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بما في ذلك زيادة الترابط والاتصال بحلول عام ٢٠٢٠. هذه الأهداف التي بوسعنا ويتعين علينا تحقيقها، ليست قاصرة فقط على تحقيق مزايا الاقتصاد الرقمي للجميع، بل أيضا على تقليص الفقر، وتحسين الرعاية الصحية، وزيادة مستويات التعليم والدفع بجميع القدرات والابتكارات إلى جميع أرجاء المعمورة. إن توصيل خدمات الإنترنت إلى البلدان التي تفتقر إليها لا يزال يُمثل أولوية عُليا. وإن الربط المنخفض، والأسعار، وانخفاض أثمان الأجهزة والتكنولوجيا الجديدة كلها تجعل هذا الهدف ليس حلما طويل الأجل لأشد الفئات حرمانا منها، بل تجعله هدفا معقولا ويمكن إحرازه.

ومهما يكن من أمر، ثمة مجازفة مؤداها أن فجوة رقمية جديدة سوف تحدث بين الذين يُمكنهم الوصول إلى خدمات الإنترنت السلكية ذات النطاق العريض والخدمات الرقمية الجديدة، وستحدث أثرا ضارا على الذين لا يتاح لهم هذا الوصول. وبينما الحصول على الهواتف المحمولة في أفريقيا جيد نسبيا، فإن اختراق الشبكات ذات النطاق العريض في الهاتف المحمول لا تزال عند أدنى حد في العالم، إذ تبلغ أقل من ٢٠ في المائة. إن خدمات الإنترنت السلكية ذات النطاق العريض لا تتوفر إلا لأقل من شخص واحد من بين كل ١٠٠ شخص في القطاعات السكانية الأفريقية. وسنواجه انقساما في المستقبل بين الذين يحصلون على جميع الخدمات والمرافق مقابل الذين لديهم خدمات محدودة من شبكة الإنترنت الأساسية. وهذا غير كاف لنا لتحقيق أهداف المعلومات العالمية والمجتمع الرقمي الذي أنشأناه.

وثمة مسألة أخرى تكمن في صميم البيئة الأوروبية وتتعلق بالمحتوى المحلي وتعددية اللغات، وهي أيضا جزء لا يتجزأ من خطة القمة العالمية. وحتى لو كانت الشبكات متوفرة، فلن يقدم الناس على الاتصال بشبكة الإنترنت إلا إذا أعطتهم حرية الوصول إلى المحتويات التي يريدونها وكانت مفيدة وهامة لهم، أو تبعث على تسليتم في لغة يمكنهم فهمها. فالمحتويات المحلية تعزز التنوع الثقافي ويمكن أن تُيسر المناقشة الديمقراطية وتبادل المعلومات. لدينا في أوروبا، تجربة في هذا المجال. إن كفالة تفاعل الثقافات واللغات المختلفة ونموها معا لبناء مجتمع قوي أمر يرتكز على القيم المشتركة وجزء من مساعينا اليومية. نحن ننشد الازدهار للتنوع وتعددية اللغات.

وهذا الهدف هو أكثر أهمية على الصعيد العالمي حيث إن الجهود الرامية إلى تمكين الـ ٤ بلايين مستخدم إنترنت القادمين من الاتصال إلكترونيا سوف تحتاج أيضا إلى أن تأخذ في الاعتبار إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت باللغات المحلية أو الإقليمية.

كما أن الإلمام الرقمي هو أيضا تحدٍ يواجه عملية التصدي للفجوة الرقمية المقبلة. ويجب أن نساعد المزيد من الناس على الاتصال بشبكة الإنترنت وعلى توسيع إمكانات الذين لديهم اتصال بالشبكة بالفعل. ولا يمكن تطوير المحتوى المحلي بدون مهارات رقمية كافية؛ لا تزال الفوائد القطاعية الإجمالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدودة، والاقتصادات الرقمية لا تتطور. ويسلم بيان القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مُضي ١٠ سنوات بشأن تنفيذ نتائجها بالأهمية البالغة للاقتصاد الرقمي. ونحن في الواقع ندرك هذا في أوروبا، وقد اعتمدنا في وقت سابق من هذا العام استراتيجية السوق الرقمية الواحدة من أجل تعزيز النمو الرقمي لدينا.

إن الاقتصاد الرقمي والمجتمعات هامان لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان تهيئة الظروف الملائمة في كل مكان لكي يزدهر الاقتصاد الرقمي. والاستعراض الشامل لعشرة أعوام من التقدم المحرز بعد القمة العالمية لمجتمع المعلومات أبرز أكثر من أي وقت مضى، الدور الذي تضطلع به شبكة الإنترنت بوصفها قوة دافعة للابتكار، والنمو الاقتصادي، وممارسة حقوق الإنسان من

خلال المعلومات والاتصالات، ولكن أيضا كونها حافزا للتغيير الاجتماعي في العالم بأسره. وقد أصبح الوصول إلى الإنترنت عاملا مهما في تيسير تحقيق التنمية البشرية، مما يساعد بعض الأشخاص الأكثر حرمانا في العالم على تحسين مستويات معيشتيهم، وتوسيع نطاق الوصول إلى مجتمع أكثر عالمية.

وما برحت أوروبا تعمل لأعوام عديدة على كفالة أن تظل الإنترنت شبكة شبكات واحدة، ومفتوحة، وغير مجزأة، ولا تزال أوروبا مؤيدا قويا لنظام يتعدد فيه أصحاب المصالح لإدارة الإنترنت. ونشيد بقرار الجمعية العامة لتمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة ١٠ أعوام، وسوف نعمل مع جميع أصحاب المصلحة على تحقيق المزيد من القيمة المضافة والشمول في هذا المحفل الهام. ويبرز منتدى إدارة الإنترنت باعتباره ليس مثالا ممتازا على الجمع بين أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي فحسب، ولكن أيضا بوصفه من الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها وتوسيع نطاقها على الصعيد الإقليمي أو الوطني أو المحلي.

وأود أن أشكر جميع المشاركين في وضع مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33)، ولا سيما الميسرين اللذين قضيا العديد من الساعات يستمعان بعناية، لاستيعاب وإدماج المساهمات المقدمة من العديد من أصحاب المصلحة. كما اغتنم رئيس الجمعية العامة هذه الفرصة لإتاحة المجال أمام جميع أصحاب المصلحة للمساهمة في هذا الاستعراض، وقد أثرى ذلك مناقشاتنا. وينبغي لنا أن نفتخر بالنتيجة النهائية.

إن الاقتصاد الرقمي هو محرك عالمي للنمو الذي لا يعرف حدودا. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لجعل الموصولية متاحة وميسرة للجميع بحيث يمكن لكل فرد أن يستفيد في كل مكان. وأتطلع في السنوات العشر المقبلة إلى مجتمع رقمي ذي حيوية وديناميةللجميع. وفي أوروبا، نقف متحدين للقيام بكل ما في وسعنا لضمان أن تبقى شبكة الإنترنت منبرا مفتوحا ومستقرا وموثوقا للمعلومات والاتصالات والابتكار والإلهام للجميع.

ونأمل في عام ٢٠٢٥، عندما نستعرض التقدم المحرز خلال السنوات العشر المقبلة، أن نستطيع أن نقول لأنفسنا إننا جعلنا العالم مكانا أفضل.

السيدة كاليوراند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أكون اليوم هنا للاحتفال باستعراض الـ ١٠ أعوام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. لقد قطعنا شوطا طويلا. قد شهد العالم نموا اقتصاديا واجتماعيا مدهشا نتيجة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وقد أصبحت شبكة الإنترنت والتواصل عاملين حاسمين لتحقيق التنمية والنمو والازدهار والاستقرار. وتتبنى إستونيا هذه المكاسب بحرص. وهذه المكاسب ليست مجردة – فـ ٩٦ في المائة من الناس يقدمون إعلانات ضريبة دخلهم الشخصي على شبكة الإنترنت؛ وتستغرق هذه العملية بالنسبة لغالبية السكان أقل من خمس دقائق. ونقدر أيضا أننا نحقق توفيرا سنويا قدره ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد بأكمله بمجرد التوقيع على كل شيء وأي شيء رقميا. وساعدتنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على توفير الوقت والموارد البشرية والمالية.

وقد ساعدت أيضا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إستونيا على إقامة شراكة تعمل بشكل جيد فيما بين الناس، والصناعة والحكومة دعما وحماية لقيمنا، وتطلعاتنا الاقتصادية وأهدافنا السياسية. ونحن نعلم أن مبدأ اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفها عاملا من عوامل التنمية، يختلف في كل بلد. وهذا يتعلق باتخاذ قرارات واعية بهدف إنشاء صيغة خاصة للنمو والتنمية – إنشاء طريقة حياة خاصة بك. ولهذا السبب نفسه، فإن فعالية الإدارة العالمية للإنترنت تحتاج إلى فهم للهياكل غير التقليدية التي توفرها التكنولوجيات الجديدة وتشمل التعاون والتنسيق الوثيقين بين كل أصحاب المصلحة، وهذا لا يعني الحكومات فحسب، ولكن عمل وتعاون الصناعة والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والتقني.

والقمة العالمية لمجتمع المعلومات هي من الأمثلة الجيدة عن عمل دام أكثر من ١٠ أعوام وأوحد منبرا للتفاعل بين أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين التفاهم بين الأطراف المؤثرة وأصحاب المصالح. ولعل الأمن هو من أكثر المسائل حساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالنسبة لإستونيا، فإن التهديدات في الفضاء السيبيري ليست مجرد سيناريو ليوم القيامة. ففي عام ٢٠٠٧، أصبحنا من أوائل البلدان في العالم التي اختبرت كيفية إمكانية الهجوم على خبرة حياة معتمدة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دعما لمخططات سياسية. وسببت الهجمات على خوادم الحكومة الإستونية وعلى الخدمات المالية ضررا كبيرا، ولكن تمكنا من السيطرة على خدماتنا ووظائفنا، بمساعدة العديد من البلدان الأخرى، من خلال تبادل المعلومات، وتنسيق الدفاع، وتعاون الخبراء. وقد تمكنا من اختبار قوانيننا وسياساتنا وتعزيزها. وتمكنا من دعوة البلدان الأخرى لإعطاء المزيد من الاهتمام للتهديدات والمخاطر التي تأتي مع تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، وكذلك مع أي تكنولوجيا أخرى أو تغيير اجتماعي. وبناء على تجربتنا، وحتى بالنسبة لبلد صغير، أو لا سيما بالنسبة لبلد صغير، من الممكن إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع على نحو يتيح تحقيق المزيد من الفوائد والمزايا بدلا من إدخال المخاطر الجديدة.

وقد أخذنا أيضا جهود أمن الفضاء الإلكتروني الدولي على محمل الجد. وقد تحققت إنجازات هامة خلال الـ ١٠ أعوام الماضية أدت إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن تطبيق القانون الدولي فيما يتعلق باستخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما ما حققه فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ومن المهم أن نأخذ في عين الاعتبار أن الفضاء الإلكتروني ليس مجالا غير خاضع للقانون. وينطبق عليه تماما القانون الوطني والدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وإن كلا من الفوائد وتخفيف حدة المخاطر يتطلبان منا التواصل.

ونرى أنه من الضروري تقديم المساعدة للبلدان الأقل نموا من الناحية التكنولوجية من أجل محاولة سد الفجوة الرقمية، والتعاون معها. وسنستمر في تقاسم خبرتنا والمساهمة في الأنشطة والبرامج ذات الصلة، ولكن من الضروري بالنسبة لنا جميعا التركيز أكثر على التنسيق بين الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي، وتبادل الآراء والممارسات الجيدة، والبحث عن أوجه التآزر في المستقبل مع مبادراتنا المتخصصة في بناء القدرات العالمية.

هناك فجوة رقمية كبيرة ليست بين البلدان فحسب، بل بين المرأة والرجل أيضا. ولا يسع العالم استخدام نصف إمكاناته البشرية فحسب لتحقيق النمو والابتكار. ومن المهم للغاية معالجة مسألة تمكين المرأة في العصر الرقمي والعمل على سد الفجوة بين الجنسين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتوجد صلات وأوجه تآزر واضحة بين القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخرا. ولذلك يجب علينا أن نضمن وجود اتساق بين القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

إننا لا نستطيع الفصل بين مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومفهوم الحرية. فتنمية البلدان، بما فيه مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب أن يقوم على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. يجب أن تبقى المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جوهر أي استراتيجية وخطة التنمية في المجتمعات الديمقراطية. إستونيا، بوصفها عضوا نشطا في تحالف الحرية على شبكة الإنترنت، على اقتناع

بأن ممارسة الحرية على شبكة الإنترنت تساهم في تطوير أسرع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية في كل بلد. وحقوق الإنسان، التي وقعنا عليها جميعا بموجب القانون الدولي، هي محايدة من الناحية الفنية؛ ونحن لسنا بحاجة إلى وضع قيم أخلاقية جديدة لمجرد أننا تطورنا من النظام التناظري إلى النظام الرقمية. من المقلق أن نرى قيودا حكومية، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، تستخدم في تتبع السكان للحد من حريتهم في التعبير، ورفع الغطاء والكشف عن المعارضين لاضطهادهم في نهاية المطاف.

وتؤيد إستونيا كل من يتشاطر معها قيم الديمقراطية وسيادة القانون المطبقة بشكل متساو على شبكة الإنترنت وخارجها، وتقف إلى جانبه. ونحن نواصل عملنا الدؤوب من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان: حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والخصوصية على شبكة الإنترنت. وما زلنا ملتزمين بتعزيز حرية الإنترنت كمحرك يسعى إلى توسيع نطاق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ونواصل العمل على نحو وثيق مع شركائنا في العالم. ومن نواح متعددة، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون بمثابة برنامج لتحقيق الاستقرار والسلام والرخاء، إذا تعلمنا تبنيها وتناولها بهذه الطريقة.

أود أن أختتم بياني بالقول أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ليست غاية التطور التكنولوجي؛ وإنما هي بداية لتحقيق أمن وحكم رشيد وأسلوب حياة متمحور حول التكنولوجيا. ونحن بحاجة إلى الاعتراف بوجود الفروق بين البلدان ذات السيادة في مجال استخدام هذه التكنولوجيات وتطويرها. ومع ذلك، فإن التركيز ينبغي أن يبقى على الأهداف والغايات المشتركة. وكلما أجلنا اتخاذ الموقف البناء والاهتمام الكامل، تأخرت المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، والاستقرار والأمن المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

قامت القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعمل ممتاز في إشارتها إلى العلاقة المتبادلة بين فوائد ومخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وينبغي الاستمرار في هذا العمل. ونحن لم نكتشف بعد تماما جميع الإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبالتالي من المهم الاستمرار في مناقشة وفهم وجهات نظر بعضنا بعض.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر جميع من شارك في العمل بشأن مشروع الوثيقة الختامية، وخاصة الميسرين المشاركين: سفيري لاتفيا والإمارات العربية المتحدة.

السيد فهري (تونس) (تكلم بالإنكليزية): تفخر تونس بحضور هذا الاجتماع رفيع المستوى بعد عشر سنوات من مؤتمر القمة العالمية رفيع المستوى لمجتمع المعلومات المعقودة في تونس العاصمة، بعد سنتين من مؤتمر قمة جنيف. وفي هذه القمة، توصلنا إلى توافق في الآراء من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية التي تمكنها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. إن التزامنا باتخاذ إجراءات برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات ليس مجرد حبر على ورق. ومنذ ذلك الوقت، وضعنا استراتيجية تكنولوجية، كما أنشأنا منابر إقليمية للمتابعة. إن منبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع مفيد جدا لجميع أصحاب لمواكبة تطور جدول الأعمال، ومتابعة التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وحضورنا اليوم هنا، نجدد نحن في تونس التزامنا بالنتائج المتفق عليها في الوثيقة الختامية المتفق عليها، التي ينبغي أن تمثل جدول الأعمال ومسيرة السنوات العشر المقبلة. وعلاوة على ذلك، فإننا ما زلنا أيضا نقدم للأمم المتحدة والجماعات الإقليمية منبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره آلية لأصحاب المصلحة المتعددين في متابعة التقدم المحرز. قبل عشر سنوات، كنا نحاول في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي عقد في تونس العاصمة، إقناع العالم بأهمية تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات في تطوير مجتمعاتنا، وبأهمية النهج الذي يتبعه أصحاب المصلحة المتعددين. ليس هناك شك بشأن هذا بعد الآن مع وجود مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33). ومع ذلك، نحن بحاجة الآن إلى الانتقال إلى المستوى التالي والاتفاق بشأن الطريقة التي تمكننا من تحقيق هذه الأهداف معا.

وحققنا بعض التقدم في حالة تونس. وفي عام ٢٠٠٥، كنا على حق في الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تمكين شبابنا. حيث اعتمدوها بسرعة كبيرة. واستخدموها في التعبير عن أنفسهم. وأظهروا في عام ٢٠١١ عدم رضاهم عن نظام غير ديمقراطي، وأطاحوا به. وهذا ما ندعوه تمكين الشباب عن طريق التكنولوجيا. وخلال الفترة الانتقالية، استمر الشباب باستخدام التكنولوجيا لجعل سياسيين مثلي يحسنون التصرف. وقاموا بإرسال تغريدات لكل كلمة قيلت في كل لجنة في الجمعية الدستورية ليتأكدوا من أن يعلم الجميع ما يفكر به جميع المتكلمين. فكانت هذه طريقة مثالية لبناء توافق في الآراء وضمان ضغط العالم على السياسيين. لقد وضعنا دستورنا قبل عامين – وهو دستور يضعنا على طريق الاستقرار، وأجرينا انتخابات منذ عام. ونحن الآن على طريق تحقيق الاستقرار.

ولدينا الآن بلد مستقر ذو ديمقراطية حديثة تمكنها التكنولوجيا. ووجد العالم أننا قدمنا عرضا جيدا، إذ منحنا قبل خمسة أيام تحديدا جائزة نوبل للسلام. إنني أتكلم هنا اليوم كواحد من الـ ١١مليون شخص الذين منحوا جائزة نوبل للسلام، ويعود الفضل في ذلك للشباب والتكنولوجيا. كان ذلك ممكنا بفضل مشاركة الشباب والنساء والمجتمع المدني، الذين أن أشيد بهم في هذا المقام.

ولكن الشباب الذين مكنوا الثورة وجميع هذه الأمور الرائعة ما زالوا عاطلين عن العمل. ولا يزال يتعين على الديمقراطية تحقيق الوعود. وبالنظر إلى العالم قبل ١٠ سنوات، هل أصبح العالم أكثر تقدما اليوم مما كان عليه سابقا؟ بصراحة، فإن الإجابة ليست بسيطة؛ إن الإجابة في بعض الأنحاء نعم، وفي بعضها الآخر لا. هل العالم أكثر أمنا واستدامة الآن عما كان عليه قبل ١٠ سنوات؟

هل نحقق قدراً من تكافؤ الفرص أكبر مما كنا نحققه قبل ١٠ سنوات؟ والجواب على ذلك غير واضح أيضاً.

هناك ثلاث فجوات يجب علينا أن نسدّها، وأولها الفجوة الرقمية المتزايدة الاتساع – الفارق بين العالم المترابط والعالم غير المترابط مما يمكن أن يجعل هذا الأخير عالماً متخلفا. واليوم، إن إمكانية وصول الطفل الأفريقي إلى التكنولوجيا أصعب بـ ٥٠ مرة مما هي بالنسبة للأطفال في العالم المتقدم النمو. وهذه أول فجوة علينا أن نسدّها. والثانية هي الفجوة الفاصلة بين الأجيال. إن أطفالنا يتكلمون لغة القرن الحادي والعشرين، ولكن حكام العالم يستمعون إليهم بآذان القرن العشرين، وعلاوة على ذلك، يردون عليهم بقوانين وقواعد يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر أو حتى قبل ذلك. ولا يمكن لهذا أن يستمر. والثالثة هي الفجوة الفاصلة بين الأجيال. والحصول على التكنولوجيا أصعب بكثير بالنسبة للفتيات مما هو عليه بالنسبة للذكور، في البلدان المتقدمة النمو وكذلك العالم النامي. وإذا كان لنا أن نحقق عالماً متقدم النمو آمناً ومستداماً، فيجب أن نعمل معاً لسد هذه الثغرات.

ونحن في تونس نبذل قصارى جهدنا. ونؤمن بأن الاقتصاد الرقمي هو الحل لمشكلة تحقيق تكافؤ الفرص وبالتالي تحقيق الرخاء والاستدامة. ويمثّل الاقتصاد الرقمي اليوم ٧,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس، ولكننا نرغب في أن نوسعه بصورة أكبر بكثير. إن استراتيجيتنا ترمي إلى أن نصبح رائداً إقليمياً في المنطقة، وتقوم جهودنا على دعائم أربعة. أولاً، نهدف إلى ربط – وسوف نربط – كل أسرة معيشية بشبكة الإنترنت العريضة النطاق بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا

هو السبيل الوحيد. يجب أن نربط كل أسرة بشبكة الإنترنت العريضة النطاق إذا أردنا المساواة في الفرص. ولكن ذلك لا يكفي. ونهدف إلى أن تصبح مدارسنا رقمية ١٠٠ في المائة، بمحتوى رقمي ملائم، لأنني أريد لأطفالي وكل الأطفال أن يكونوا قادرين على الوصول إلى أفضل المواد الموجودة في أي مكان من العالم. ونود أن نساعد القطاع الخاص على التحرك بسرعة أكبر، ولدينا خطة لتحقيق حكومة لا تستخدم الوثائق المطبوعة مطلقاً في خلال الفترة نفسها – ومن الواضح أن هذا واحد من أصعب المهام، كما تعلم الجمعية العامة. وفيما يخص تحقيق المساواة بين الجنسين، نقوم بتنفيذ المادة ٤٦ من دستورنا الذي يطلب منا تحقيق المساواة بين الجنسين في كل مجال.

تولى الرئاسة السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي)، نائب الرئيس.

وبناء على هذا، برزت مشكلة جديدة وملحة في العالم. تشكل مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والسلامة في الفضاء الإلكتروني أولوية بالنسبة لتونس والمجتمع الدولي. ويجب علينا جميعاً أن نزيد من تعاوننا في تلك الحرب على الإرهاب، مع الحفاظ على سيادة القانون والبقاء مخلصين لقيم حقوق الإنسان. وبالمناسبة، في هذا الصدد يعمل النهج المتعدد الأطراف في كلا الاتجاهين. ينبغي للشركات الخاصة أيضاً تعزيز تعاونها بشأن هذه المسائل مع البلدان المعنية.

وفي الختام، نعتقد أن جوهر الاستدامة هو القدرة على التكيف مع التغير. إن العالم يتغير، وكما قال تشارلز داروين قبل أكثر من قرن ونصف القرن من الآن: ليس الأقوى أو الأكثر ذكاء من بين الأنواع هو الذي يبقى؛ بل الأكثر قدرة على التكيف مع التغيير. وفي تونس، نعتقد أن عوامل التغيير في وقتنا الحاضر هي الشباب، والنساء، والمجتمع المدني، والعملية الديمقراطية، وسيادة القانون وروح التوافق في الآراء، التي تزودها التكنولوجيا الرقمية بالقدرة. ويجب بالتالي أن نثق في شبابنا ونسائنا، لأنهم سيقودوننا إلى عالم أكثر ازدهاراً وانفتاحاً وموثوقية وسلامة وأمناً واستقراراً وشمولاً للجميع.

السيد غوميث – لوبو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن عملية المتابعة والاستعراض لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المعقود في تونس قبل ١٠ سنوات. فعلت الجمعية العامة خيراً بعقد جلسة اليوم من أجل استعراض التقدم المحرز في الالتزامات المتعهّد بها في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

وكما نعلم جميعاً، توسّع نطاق تكنولوجيا الاتصالات اتساعاً مطرداً منذ مؤتمر القمة العالمي في تونس، مخترقاً حياتنا اليومية بصورة يتعذّر تغييرها ودون أن يتيح لنا في بعض الأحيان الوقت للتوصل إلى اعتبارات وأفكار أفضل بشأن أثرها وفائدتها. وأنا ممتن للعمل الدؤوب الذي قام به الميسّران المشاركان للعملية الحالية، الممثلان الدائمان للإمارات العربية المتحدة ولاتفيا، اللذين بذلا كل جهد ممكن للتوصل إلى مشروع قرار (A/70/L.33) الذي يمثل توافقاً في الآراء ويجسّد رأي الجميع وجرى تحديثه ليتفق مع حقائق العصر التكنولوجي الحاضر.

يجري اجتماع اليوم الرفيع المستوى بعد مضي ثلاثة أشهر على اعتماد الجمعية العامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي ستحدد شكل ومضمون السياسة العامة والتعاون الدولي للسنوات الـ ١٥ المقبلة. وهذه خطة عالمية يجب على جميع الدول الأعضاء الوفاء بأهدافها الـ ١٧. تولي شيلي أولوية عليا لخطة العام ٢٠٣٠، ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تحقيق أهدافها سيحقق تقدماً هاماً وملموساً من أجل الملايين الذين لم يروا بعد فوائد التنمية. إن الهدف ١ من هذه الخطة – إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان – يحمل أهمية خاصة.

إن تكنولوجيا المعلومات أداة قوية يمكن أن تساعدنا، إذا استخدمت بشكل جيد، على إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسرعة أكبر. وفي رأينا، لدينا فرصة هائلة لربط استخدام تكنولوجيا المعلومات الحالية على نحو أوثق بتعزيز التنمية المتوازنة في جوانبها الثلاثة – الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وتتشرف حكومة شيلي بأن تشارك في عملية الاستعراض بهذه الجلسة تعبيراً عن التزامها بقضايا مجتمع المعلومات ومواضيعه التي لا تُحصى. وتبين العديد من المؤشرات أن شيلي لا تزال رائدة في التحسينات الداخلة على الاتصالات السلكية واللاسلكية واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أمريكا اللاتينية. ويستخدم ما يزيد قليلاً عن ٧٠ في المائة من مواطنينا شبكة الإنترنت. وبمجموع سكاننا البالغ حوالي ١٨ مليون نسمة، لدينا حوالي ٢٠ مليون جهاز متصل بشبكة الإنترنت ونعمل لكفالة أن تكون ٩٨ في المائة من أراضينا المأهولة بالسكان على ثقة بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

وبينما نود الاحتفال بتلك الإنجازات وتبادلها، فما زلنا نتعامل مع تحديات التنمية الرئيسية، وتقع إحداها في مجال النطاق العريض.

إننا نعمل على جعل الوصول إلى تقنية الاتصالات بالنطاق العريض أعمق وأوسع نطاقا، لا سيما بالنسبة لذوي الدخل المنخفض. ونتعامل أيضا مع التحديات الجغرافية، لأن علينا التزاما بالوصول إلى المناطق الريفية والمعزولة والنائية. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه بلدنا خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، لا تزال أمامنا تحديات كبيرة في مجالات مثل تطوير واستخدام التكنولوجيا في خدمة التعليم، والحكومة الرقمية والمهارات الرقمية والتوسع في الاقتصاد الرقمي، من بين مجالات أخرى.

وفي ضوء تلك التحديات، فإننا نقوم على مستوى السياسة العامة بتنفيذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تشجيع التطوير المستمر للاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال البنية التحتية، وتطوير تكنولوجيا المعلومات، وتوسيع مجتمع المعلومات لدينا بشكل عام. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على إعلان الرئيسة ميشيل باشيليت خيريا مؤخرا عن خطة رقمية جديدة لشيلي لعام ٢٠٢٠، مع ما مجموعه ٦٠ تدابيرا ومشروعا تهدف إلى تحقيق المزيد من التقدم، وتضييق الفجوات في هذه المجالات الهامة.

إن لمسألة حقوق الإنسان دورا رئيسيا في هذه العملية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للبيئة الرقمية على أقل تقدير، أن تنطوي على نفس الحقوق والواجبات كما في العالم الحقيقي. وفي هذا السياق، تؤيد شيلي التركيز على الحقوق والضمانات للأفراد في مجال استخدام شبكة الإنترنت وغيرها من تكنولوجيا المعلومات. ويجب فهم حقوق الإنسان كحقوق متكاملة ومترابطة، وينبغي لموقف شيلي في هذه الحالة، أن يكون بمثابة جسر لدمج الخصوصية وحرية التعبير للأفراد. إننا نعتقد أيضا أن الحق في الخصوصية يمتد ليشمل الاتصالات والأنشطة عبر شبكة الإنترنت. وتود شيلي أن تكون طرفا جادا في الدفاع عن حقوق الإنسان، من قبيل حرية التعبير والخصوصية، وفي تنفيذ حلول مبتكرة وتشاركية في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، بهدف حماية الناس من مخاطر مثل التجسس واسع النطاق وغيره من الجرائم.

إننا نعيش في عالم معقد بشكل خاص، يوفر فيه الفضاء الإلكتروني تسهيلات ومزايا هائلة، ولكنه يتضمن أيضا تهديدات. وحكومة شيلي تدرك ذلك، واقترحت أن نعمل على التوصل إلى اتفاقات دولية بشأن هذا الموضوع. ونحن نعمل أيضا على وضع سياسة وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني،

وهي مهمة على وشك الانتهاء، وسوف تمكننا من مواجهة التحديات الجديدة في هذا المجال، على نحو أكثر فعالية.

وتلتزم شيلي أيضا بضمان إتاحة محتوى الإنترنت لجميع المواطنين في جميع الأوقات. وفي هذا الصدد، يعد مبدأ حياد شبكة الإنترنت، الذي كرسه بلدنا، باعتباره رائدا في هذا النوع من التنظيم، قانونا منذ عام ٢٠١٠، هو السبيل لتحفيز تقديم الخدمات والتطبيقات التي يحتاجها مواطنونا. وبشكل محدد، وبعد خمس سنوات من صدور قانون حياد شبكة الإنترنت، فإنه لم يضع أي نوع من العراقيل أمام الاستثمار الخاص في شبكات الاتصالات. وأطلقت المناقشات العامة المتزايدة بشأن الحوكمة وشبكة الإنترنت المفتوحة أيضا نقاشا داخليا بشأن هذه العملية. وفي هذا الصدد، تعتبر شيلي تطوير شبكة الإنترنت مساحة حرة ومفتوحة وديمقراطية وآمنة يمكنها ضمان الاستخدام المسؤول من دون التعدي على حقوق الناس كأحد الركائز الأساسية لذلك. إن العمل الذي سنقوم به في إطار الخطة الرقمية الجديدة للبلد، سيكون عاملا رئيسيا في هذا المجال.

وأود أن أؤكد مجددا التزام شيلي بمجتمع معلومات نزيه وحر وآمن وموات للتنمية المستدامة لشعوبنا.

السيد فتنغديل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أمثل المملكة المتحدة في ختام الاستعراض العشري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. إن برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، هو برنامج حاسم الأهمية بالنسبة للمملكة المتحدة، ويمثل الاستعراض خطوة كبيرة إلى الأمام نحو هدفنا المشترك المتمثل في بناء مجتمع معلومات شامل وموجه نحو التنمية يركز على الأشخاص. إنه برنامج يستند إلى الروابط الوثيقة بين الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحماية حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

إضطلعت المملكة المتحدة بدور قيادي في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منذ فترة الإرسال التلغرافي، والكابلات البحرية الأولى، وصولا لعمل شركة ماركوني في مجال الاتصالات اللاسلكية في بلدتي في تشيلمسفورد في إنكلترا. وقد استمر هذا العمل الرائد، من اختراع السير تيم بيرنرز لي لشبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم، وصولا إلى تطوير الجيل الخامس من الهاتف المحمول. وقد غيرت الثورات التي شهدناها في مجال التكنولوجيا خلال السنوات الأخيرة، قطاع الأعمال، والخدمات العامة، والوصول إلى المعلومات والتعليم والثقافة. كما أنها تغير حياة بلايين الأشخاص للأفضل. ونحن بحاجة لضمان وصول تلك الفوائد إلى كل ركن من أركان العالم. وقد أحرزت استثمارات القطاع الخاص والحكومات تقدما هائلا خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، حيث يرتبط ٣,٢ بليون شخص الآن بشبكة الانترنت.

ولكن يتعين القيام بالمزيد لسد الفجوة الرقمية. حيث يظل أربعة بلايين شخص في العالم بدون ربط بشبكة الإنترنت، يوجد معظمهم في البلدان النامية، وعدد غير متناسب منهم من النساء. ولهذا السبب، ركزت المملكة المتحدة طيلة الاستعراض، على ضرورة إيجاد رابط واضح بين مؤتمر القمة العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وقد أوفينا في المملكة المتحدة، بتعهدنا فيما يخص المساعدات الخارجية، من خلال ترسيخ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للإنفاق على مساعدات التنمية، في قوانينا. وترتبط العديد من برامج التنمية التي نمولها بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولكن لكي تكون التنمية مستدامة حقا، فإن الاستثمار وحده لا يكفي. حيث يجب علينا أيضا تهيئة بيئة مواتية. لذلك، نحن سعداء بتركيز استعراض مؤتمر القمة العالمية على أهمية المنافسة والضرائب المتناسبة، والتنظيم المستقل وغير التمييزي.

ولكن لا يمكن للحكومات إقامة مجتمع المعلومات لوحدها. ولذلك، يعد نهج أصحاب المصلحة المتعددين، الذي يجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمجتمع التقني والأكاديمي، مسألة حيوية للغاية. وقد أثبتت تجربتنا في المملكة المتحدة، الأهمية الحاسمة لنهج أصحاب المصلحة المتعددين. سواء كان ذلك لدى بدء إتاحة النطاق العريض فائق السرعة ة لكل مواطن في البلد، أو للحفاظ على سلامة أطفالنا على شبكة الإنترنت، فإننا قد وجدنا أن العمل معا يحقق أفضل النتائج.

واسمحوا لي أن أكون واضحا بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تؤدي إلى تحديات جديدة. وإذ نصبح أكثر اعتمادا عليها، فإننا بحاجة بالتالي إلى حلول جديدة لضمان أن الشبكات مفتوحة وآمنة. قبل عام، عقد رئيس وزراء المملكة المتحدة، ديفيد كاميرون، مؤتمر القمة العالمي الأول لحماية الأطفال من الاستغلال عبر شبكة الإنترنت، في لندن. وقد اجتمع أرباب الصناعة والحكومات والمنظمات الأخرى معا، يوحدهم التصميم على مواجهة حالات الاستغلال الجنسي للأطفال باعتبارها جريمة عالمية تتطلب استجابة عالمية، واتباع نهج أصحاب مصلحة متعددين لمواجهة التحدي الخطير الذي يؤثر علينا جميعا.

وتصميمنا على مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال يتجلى في عزمنا على التصدي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الضارة الأخرى – من التحرش إلى جريمة الإرهاب. وثمة جزء حيوي من محو الأمية الرقمية يتمثل في توخي الأمان الحاسوبي. ونحن في المملكة المتحدة نساعد الآباء والأمهات على اختيار ما يمكن لأطفالهم الدخول إليه ونوفر لهم أدوات الفرز لحمايتهم. ونحن ننظر في أفضل السبل لطلب التحقق من السن بالنسبة لبعض الأنواع ذات المحتوى الضار وأنجع الطرق لمكافحة القمار غير المشروع على شبكة الإنترنت، من أجل منع القرصنة وحماية البيانات الخاصة. ونستثمر ١,٩ بليون جنيه استرليني في مجال أمن الفضاء الحاسوبي خلال السنوات الخمس القادمة. غير أنه لا يمكن للحكومات معالجة تلك القضايا بنجاح بالعمل وحدها. فإن أردنا تحقيق رؤية مؤتمر القمة، يتعين على كل الجهات المعنية أن تقوم بدورها.

وأود أن أختتم بياني بحديث عن الحرية. وكوزير للثقافة والإعلام والاتصالات في بريطانيا، أعرف أن المجتمعات تزدهر عندما تتوفر إمكانية الوصول إلى المعلومات، وتكون هناك وسائط إعلام مستقلة تخضع الأقوياء للمساءلة، وتتوفر حرية الأشخاص في التعبير عن آرائهم وحرية التعبير الثقافي. ولكن في أجزاء كثيرة من العالم، لا تزال هناك تهديدات خطيرة لحرية التعبير وتعددية المعلومات. والرقابة الحاسوبية والقيود على وسائط التواصل الاجتماعي والجهود الرامية لتقييد نشاط المجتمع المدني كلها تقوض حقوق الإنسان. ويعيش الصحفيون في خوف من الاعتداء والترهيب والاضطهاد لدوافع سياسية ودعاوى التشهير التعسفية. ولأن شبكة الإنترنت جعلت الملايين من البشر مواطنين صحفيين، فإن النشطاء والمدونين الجدد أصبحوا هم أيضاً تحت التهديد. والمملكة المتحدة تدعو جميع البلدان لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها. ولذلك، فإننا نعتبر من الإنجازات الرئيسية لاستعراض القمة التأكيد على أن حقوق الإنسان تنطبق على شبكة الإنترنت مثلما تنطبق خارجها. وبدون ذلك الأساس، لن نتمكن من تحقيق إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

ختاماً، لقد كان استعراض القمة هذا خطوة كبيرة إلى الأمام في هدفنا المشترك لبناء مجتمع المعلومات للجميع. وينبغي ألا يقاس ذلك الهدف من خلال التنمية الاقتصادية وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، ولكن أيضاً

من خلال التقدم صوب إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإتاحة الفرصة لكل فرد لتحقيق إمكاناته. لقد بدأ عملنا للتو. وعلينا الآن أن نعمل على إتاحة استخدام الإنترنت للبلايين الأربعة الآخرين من البشر.

السيدة حصة الجابر (قطر): إنه شرف كبير أن أخاطب هذا الجمع الرفيع المستوى باسم دولة قطر. إن حضورنا هنا اليوم يؤكد التزامنا المستمر بأهداف وغايات مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، على النحو المنصوص عليه في قمة جنيف لعام ٢٠٠٣ وقمة تونس لعام ٢٠٠٥. لقد شهد العقد الماضي تطوراً هائلاً في مشهد تقنية المعلومات، إذ مكنت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأفراد في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء من إنتاج المعلومات والمعارف والنفاذ إليها والاستفادة منها وتبادلها بما يساعدهم في تحقيق كامل إمكاناتهم وطاقاتهم. كما مكنت الحكومات من بناء اقتصادات مستدامة تمكن الشركات من الابتكار والنمو والازدهار، وبالتالي توفر حياة أفضل لجميع المواطنين.

ودولة قطر بقيادتها الرشيدة ليست بمعزل عن ذلك التقدم، بل كانت في خضم ذلك التطور وجزءاً منه، إذ وضعنا قبل عشر سنوات برامج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتفق وخطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ونتاج ذلك يتضح اليوم جلياً للعيان. إننا اليوم في خضم حالة من التحول الضخم من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. وهناك في قطر كثير من الشراكات التي تجمع القطاعين العام والخاص، والتي أقيمت مع مجموعة من أفضل الجامعات في العالم، موفرين بذلك لشبابنا فرصة الوصول إلى أفضل مستويات التعليم في مجالات الطب والهندسة والقانون والإعلام والفنون، وكذلك النفاذ إلى أحدث التقنيات المتطورة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرتنا التي تعد جزءاً من الرؤية الوطنية لدولة قطر ٢٠٣٠ تتسق مع الكثير من أهداف وغايات القمة العالمية لمجتمع المعلومات والأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة تلك التي تتعلق بمجالات النفاذ والشمول والانفتاح والأمن. واليوم، فإننا نعمل بشكل كبير على مضاعفة وتسريع وتيرة جهودنا في مجملها، مع التركيز بشكل خاص على جملة الاستثمارات الموجهة إلى بناء بنية تحتية تكنولوجية متقدمة، والارتقاء بجودة تقديم الخدمات العامة وبناء أربع مدن ذكية والنفاذ، فضلاً عن تعزيز الهيكل التنظيمي لقطاع الاتصالات، مع الأخذ بعين الاعتبار دائماً ضرورة حماية البنية التحتية الحيوية بهدف ضمان السلامة الحاسوبية لجميع مواطنينا.

وبفضل الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٥ التي تمثل الأجندة الرقمية لدولة قطر، وكذلك بفضل الخطة الوطنية للنطاق العريض والرؤية الوطنية لدولة قطر لعام ٢٠٣٠، فقد حققت دولة قطر تقدماً مهماً في مسيرة التحول مكنتها من أن تصبح دولة رائدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان وراء ذلك التقدم تنفيذ الكثير من المشاريع الرقمية الهامة والتي تقود معاً الاستجابة والحضور الرقمي لمختلف صور التحديات والغايات الواردة في الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

لقد قمنا في دولة قطر بجهود كبيرة للتأكد من أن الثورة الرقمية التي تشهدها البلاد إنما هي ثورة رقمية شاملة وعامة لجميع أفراد المجتمع القطري، ولا يستثنى منهم أحد. وتعزز استراتيجيتنا للدمج من خلال التكنولوجيا مشاركة ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة. وأذكر هنا، على سبيل المثال، مركز ”مدى“، وهو يقدم خدمة لربط الأفراد ذوي الإعاقات السمعية والبصرية والجسدية ومن يعانون إعاقات التعليم. فمن خلال توفير وسائل التكنولوجيا المساعدة داخل الفصول الدراسية وأماكن العمل والمنازل في كل أنحاء قطر يمكن لذوي

الإعاقة العمل والدراسة والتواصل مع أقرانهم وأصدقائهم حول العالم.

وأود أن أذكر هنا كذلك برنامج ”التواصل“، وهو مخصص للتوصيل، وتم وضعه من أجل العمال في دولة قطر والهدف منه دمج جميع الفئات المختلفة للتكنولوجيا. ولتحقيق الاستدامة على مختلف المستويات، وضعت قطر كذلك الأمن المعلوماتي وأمن البنية التحتية على رأس أولويات الحكومة، فتوفر استراتيجيتنا الوطنية للأمن الحاسوبي إطاراً تنظيمياً وقانونياً لتعزيز حماية المعلومات وسرعة الاستجابة والتعافي من مختلف صور التهديدات الإلكترونية.

وكما نعلم، فإن الابتكار هو مستقبل اقتصادات العالم في عصرنا الحالي. ونحن في قطر نسخر إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تهيئة تلك البيئة التي ينطلق في رحابها الشباب المبتكر في إيجاد طرق ونماذج جديدة للأعمال من خلال تزويدهم بالتقنيات المتقدمة، مثل الحوسبة السحابية والبيانات الضخمة ومهارات التشفير ومنصات الإعلام. وفي هذا الإطار، لدينا عدة مراكز لحاضنات الإعمال الرقمية توفر حزمة من خدمات الدعم والإرشاد عالية المستوى لشباب رواد الأعمال لمساعدتهم في ترجمة أفكارهم الإبداعية إلى نماذج أعمال ناجحة.

وبفضل وجود العديد من المبادرات الرقمية في دولة قطر، فإن قطر الآن تخطو خطوات واثقة نحو تحقيق هدفنا المتمثل في أن تصبح قطر ”دولة رقمية ذكية“. إن برنامج ”مدن المعرفة الذكية“ لدولة قطر هو مبادرة رقمية وطنية لربط العديد من المشاريع الجارية في القطاعين الخاص والعام والهدف منه هو الوصول إلى بناء اقتصاد قوي وحيوي والارتقاء بجودة الحياة في قطر من خلال الاستفادة القصوى من الوسائل التكنولوجية والابتكار. وسوف يوفر هذا البرنامج تجربة جديدة للمستخدمين وخدمات مبتكرة في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع المواصلات والطاقة والمالية والعمل والترفيه، كما سيتكامل بشكل تام مع التطورات التي تطرأ في التغيرات التكنولوجية من قبيل البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والحوكمة الذكية المرنة.

مرة أخرى، أود أن أؤكد على التزام دولة قطر ودعمها الكامل لأهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأتمنى لجهودكم كل التوفيق والسداد.

السيدة سيلي (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل ١٠ سنوات، قدم الزعماء السياسيون المشاركون في القمة العالمية لمجتمع المعلومات رؤية – رؤية والتزاما ببناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد رسمت تلك الرؤية طريقا إلى الأمام نحو المجهول. فلم يكن بوسع أحد التنبؤ بالطريقة التي سيتطور بها مجتمع المعلومات. غير أن ثمة أمرين كانا واضحين: أولا، أن مجتمع المعلومات سيتطور بسرعة كبيرة، وثانيا، أن هذا التطور سيكون جديرا بالاستعراض بعد مرور فترة ١٠ سنوات.

والواقع أن السنوات العشر الماضية شهدت الوفاء بوعد الوصول إلى المعلومات. فعالمنا مترابط أكثر من أي وقت مضى؛ وهناك الآن بالفعل اشتراكات في خدمات الهواتف المحمولة يزيد عددها على عدد سكان العالم. ويكفل الانتشار العالمي لشبكة الإنترنت إمكانية دعم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتنمية في جميع البلدان – كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها. وفي الكثير من البلدان، بما فيها لاتفيا، أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد المحركات الرئيسية

للاقتصاد. وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر طائفة واسعة من الخدمات العامة المتاحة عبر شبكة الإنترنت. كما أتاح انتشار الإنترنت فرصا جديدة للتعليم، وذلك في صورة دورات تدريبية على الشبكة وإتاحة فرص جديدة للتعلم عن بعد. وهذه الفرص هامة بصفة خاصة للمغتربين الذين يمكنهم المحافظة على هوياتهم وتنميتها عبر الوصلات الرقمية مع بلدانهم الأصلية.

غير أن هذه الوتيرة السريعة للتغيير الإيجابي لم تقض على جميع التحديات. والواقع أن هذه التغيرات الإيجابية أدت إلى ظهور تحديات جديدة. وبينما تضيق الفجوة الرقمية إجمالا، فإن فجوة النطاق العريض الرقمية لا تزال قائمة. وبينما تستفيد بلدان مثل لاتفيا، التي تملك واحدة من أسرع خدمات الإنترنت في العالم، من هذه التكنولوجيا، فإن بلدانا أخرى بحاجة إلى المساعدة للتمتع الكامل بالفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويكمن جزء من الحل في التكنولوجيات الجديدة، ولكن لا يقل أهمية عن ذلك تهيئة بيئة مواتية للتطور التكنولوجي. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية الوصول وحدها ليست الحل. فثمة حاجة إلى توفير تعليم للناس، سواء في المدرسة أو من خلال التعلم مدى الحياة، ليس عن التكنولوجيات الجديدة فحسب، ولكن أيضا بهدف تعزيز مهارات التفكير النقدي والتحليلي لديهم. كما أن احترام التنوع والتسامح والقيم الأخرى التي يروج لها المجتمع المدني يجب أن يكون جزءا أساسيا من نظمنا التعليمية. وسيرا على هذا النهج، ساعدنا أيضا في إعادة تصميم نظام تدريب المعلمين

وفي سياق الوصول إلى المعلومات واستخدامها، ينبغي لنا أيضا أن نواصل معالجة الفجوة الرقمية المستمرة بين الجنسين. وهذا أمر يصب في مصلحة الفرد والمجتمع ككل على السواء. وفي السياق الأوسع لحقوق الإنسان، من المهم ضمان توفير الحماية على الإنترنت أيضا للحقوق التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت.

كما ينبغي لنا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي في عالمنا. وهذا التحدي مهم بصفة خاصة للغات الأقل انتشارا، حيث أن معظم مضامين الإنترنت متاحة بعشر لغات فقط. وقبل ٥٠٠ عام، أصبحت المطبعة الأداة التي ساعدت في تطوير الثقافات واللغات المحلية. وفي هذه الأيام، يمكن الحديث عن أثر غوتنبرغ الثاني – متمثلا في أن تطور المحتوى المحلي والمحتوى المتعدد اللغات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد في الحفاظ على التنوع المتعدد الثقافات على الصعيد العالمي. وفي لاتفيا، يعمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة نشطة وبنجاح في تطوير المحتوى المحلي وفي الحفاظ على تراثنا الثقافي رقميا منذ ما يزيد على ٢٠ عاما. والأهم من ذلك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستكون عاملا تمكينيا أساسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) خلال السنوات الـ ١٥ القادمة. وكما تذكر الخطة بحق، فإن انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والترابط العالمي ينطويان على إمكانات كبيرة للتعجيل بالتقدم البشري.

ومع أخذ كل تلك التغيرات في الاعتبار، من المناسب على نحو خاص أن الزعماء السياسيين للعالم قد عقدوا العزم قبل ١٠ سنوات على أن يجري استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام ٢٠١٥. ويظهر هذا الاستعراض استعداد جميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات، للدخول في حوار مُجدٍ للتوصل إلى مشروع وثيقة ختامية تتضمن تقييما للسنوات العشر الماضية، ولكن تُبين أيضا الطريق إلى الأمام، بما في ذلك تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة ١٠ سنوات.

إن لاتفيا في غاية الامتنان على الفرصة التي أتيحت لها للإسهام في نجاح عملية استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بوصفها أحد الميسرين المشاركين للمفاوضات، اللذين عينهما رئيس الجمعية العامة. ونحن ممتنون على الدعم الذي قدمه رئيس الجمعية العامة وسلفه لعمل الميسرين المشاركين وعلى الدور النشط الذي قام به الرئيس في إشراك أصحاب المصلحة في المجتمع الأوسع نطاقا.

وأنا على ثقة بأنه في غضون ١٠ سنوات، عندما تعقد الجمعية العامة الاجتماع الرفيع المستوى التالي بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠٢٥، سيندهش المشاركون في الاجتماع مرة أخرى للسرعة التي ستكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد غيرت حياتنا بها.

في غضون ذلك، أنا واثق من أن رؤية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، سوف تجعلنا نستمر في التركيز على بناء مجتمع معلومات يركز على الأشخاص وشامل وموجه نحو التنمية، خلال السنوات القادمة. وتشكل جلسة اليوم تأكيدا هاما للغاية لتلك الرؤية.

السيد كلسترونيك (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب الجمعية العامة في هذه الجلسة الهامة، للنظر في نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وبالنيابة عن جميع مواطني أوروغواي وحكومة بلدي، فإنني ممتن بصفة خاصة لإتاحة الفرصة لي للتحدث عن هذه المسألة في محفل رمزي كهذا.

لقد شكل عام ٢٠٠٥ الذي شهد اعتماد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، علامة فارقة بالنسبة لنا جميعا. وكان عاما مميزا في تاريخ بلدي. حيث شهدنا تشكيل حكومة لديها رؤية تركز بوضوح على المساواة في الحقوق، وتكافؤ الفرص بين جميع مواطني أوروغواي. واليوم، وبعد مرور ١٠ أعوام، حدثت بعض التغييرات الكبيرة في بلدي. واسمحوا لي أن أطلعكم على بعضها.

في عام ٢٠٠٥، صدر قانون أنشئت بموجبه الوكالة الوطنية للحكومة الإلكترونية ومجتمع المعلومات في أوروغواي، التي تشرفت برئاستها منذ بدايتها. وجرى تأسيس الوكالة بهدف تعزيز تنمية مجتمع المعلومات والمعرفة. وأتيح للوكالة الإطار المؤسسي اللازم بحيث يمكنها القيام بهذه المهمة في الحكومة. وبعد ذلك، بدأ وضع سياسة عامة رقمية بأهداف واضحة وقابلة للقياس تُعرف باسم خطة أوروغواي الرقمية، وجاءت بعد مسار مستمر ومنهجي، وقد تمكنا من وضعها بفضل جهود العديد من أصحاب المصلحة.

وظهر اتجاهان موازنان مضادان في نفس الوقت في البرلمان، يتمثلان في قانون الوصول إلى المعلومات العامة، والقانون المتعلق بحماية البيانات الشخصية. ووفرت تلك المعايير، جنبا إلى جنب مع استراتيجيات أمن الفضاء الإلكتروني الجاري اتباعها حاليا، إطارا للثقة والأمن في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورافقتها مجموعة من الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق شعبنا، وزيادة وعي السكان بالمخاطر المرتبطة بالبيئة الرقمية.

وأدخلت الحكومة تغييرات معروفة بشكل جيد، على البنية التحتية، من خلال استثمارات كبيرة قامت بها شركة الاتصالات التابعة للدولة. ولدى شعبنا عدد من السبل المجانية للوصول إلى شبكة الإنترنت عبر خطوط المشتركين الرقمية غير المتماثلة، في حين يتم ربط ١٠٠ في المائة من مدارسنا بشبكة الإنترنت. ونتيح الألياف البصرية لكل بيت في البلد. ونحن أيضا بصدد إنشاء شبكة وطنية للهاتف النقال من الجيل الرابع. وتشير العديد من الدراسات إلى أوروغواي باعتبارها البلد الذي لديه أسرع وأرخص شبكة إنترنت في العالم. وتم تنفيذ العديد من المبادرات، مثل مشروع سيبال، الأمر الذي

جعل أوروغواي أول بلد يمنح جهاز حاسوب مجانا لكل طفل، يمكن أن يستخدمه مع أفراد أسرته. ويجري الآن تكرار هذه التجربة مع كبار السن، من خلال خطة إبربيتا، التي يتم من خلالها إعطاء لوح إلكتروني مربوط بشبكة الإنترنت، للمتقاعدين من ذوي الدخل المنخفض.

إسمحوا لي أن أذكّر بأن الجهود التي ذكرتها قد بذلت لضمان استفادة جميع السكان بنفس القدر من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا يدل على روح المساواة والعدالة التي تمثل السمة المميزة لبلدنا. ومكنتنا من التقليص على نحو معترف به من الفجوات الرقمية، على غرار تلك المتعلقة بالوصول إلى الحواسيب الشخصية، ولا يوجد عمليا فرق بين الأسر الأكثر دخلا، والأسر ذات الدخل المنخفض أو بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى شبكة الإنترنت. بل إنه جرى تحقيق ١٠٠ في المائة من برنامج اقتفاء الأبقار، الذي يمكن من خلاله تحديد الحيوانات في جميع العمليات، ويسعى لوضع جميع مربي الماشية، كبيرهم وصغيرهم، على قدم المساواة في مجال استخدام هذه التكنولوجيا، التي تشكل صناعة هي بمثابة دعامة لاقتصادنا برمته.

ويشكل إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى الخدمات الحكومية أولوية قصوى. ونقترب من خلال الحكومة الإلكترونية، من الوصول إلى حكومة تركز على المواطن، فضلا عن تحسين السياسات العامة وجعلها أكثر شفافية. وبينما تضعنا تصنيفات الأمم المتحدة كبلد إقليمي رائد، فيما يتعلق بمختلف المؤشرات، وكبلد يتبوأ مكانة بارزة على المستوى العالمي، ويتجسد ذلك من خلال احتلالنا المركز الرابع عشر على مستوى العالم في الخدمات الرقمية، والمركز الثالث على مستوى العالم في المشاركة في شبكة الإنترنت، إلا أننا حددنا أهدافا أكثر طموحا لأنفسنا لضمان إجراء ١٠٠ في المائة من عمليات وخدمات الدولة عبر شبكة الإنترنت. وهناك العديد من الجوانب الأخرى التي يمكنني إطلاعكم عليها، مثل إنشاء سجلات طبية رقمية على الصعيد الوطني، وتعزيز الشمول المالي وتأثيره على التجارة الإلكترونية، وصناعة البرمجيات، التي وضعتنا كأعلى مصدّر في المنطقة، حيث نصدّر إلى أكثر من ٥٠ سوقا. ومع ذلك، لا أريد الإسهاب بشأن ذلك كله.

إننا مقتنعون في أوروغواي بأنه لا يمكن الاستهانة بقيمة التعاون، عندما يتعلق الأمر ببناء مجتمع معلومات شامل محوره الناس، ويركز على التنمية. لقد عملنا بنشاط على تعزيز هذا التعاون بين مختلف القطاعات والأطراف الفاعلة، التي يساهم كل منها في تحقيق الأهداف المحددة، بما في ذلك تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم مكانتنا بين الدول. ويتمثل أحد الأمثلة على ذلك في خطة العمل لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي كان لنا شرف ترؤسها، إلى غاية شهر آب/أغسطس الماضي. ويعد تعزيز الخطط الإقليمية التي تسهم في هذا الجهد أمرا ضروريا للغاية.

وبالنسبة لبلدي، فإن هذا العقد هو عقد شهد بذل جهود كبيرة، وتحقيق إنجازات هامة. ولا تزال هناك العديد من التحديات. وتضع إنجازات أوروغواي في المجال الرقمي حتى الآن، تحديات جديدة أمامنا فيما يتعلق بالمستقبل الرقمي للبلد، سيتم تناولها في النسخة الجديدة من سياستنا الرقمية العامة، التي نعكف على مناقشتها حاليا. وعلى مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، قام مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بدور هام في توجيه أعمالنا، ونأمل أن يظل الحال كذلك.

ويمكن أن يفهم الغرض من جلسة اليوم كتتويج لعملية التفاوض التي قامت بها الجمعية العامة بمنتهى الجدية. لكننا نعتقد أنه يجب في الأساس أن ينظر إليها باعتبارها منطلقا لسنوات قادمة. وينبغي أن تدفعنا إلى أن نكون أكثر جرأة من أجل المضي قدما، كمجتمع دولي، وتجاوز الإعلانات، والوفاء بالالتزامات الواضحة والقابلة للقياس لتوجيه أعمالنا

في المستقبل الذي ينتظرنا، ويجب أن تكون بمثابة حافز لإحراز تقدم فيما يخص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وقبل كل شيء، أن تسهم في رفاه شعوبنا.

السيد أوكامبوس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقديري لكل الوفود وممثلي العديد من الدول الأعضاء هنا اليوم.

إن السرعة المذهلة للنمو في تكنولوجيات الهاتف المحمول، ولا سيما الهواتف الذكية، التي دفعتنا إلى إعادة تحديد الطريقة التي نعتزم فيها سد الفجوة الرقمية ومعالجتها في بلداننا، ليست غريبة عن باراغواي. وفي بلدي، وبدعم من مبادرات القطاع الخاص، قمنا بوضع شبكات واسعة توفر تغطية شاملة من أجل ضمان عدم وجود أي من المجتمعات المحلية المتخلفة النمو بدون تغطية.

وبالتالي فإن مشكلة الفجوة الرقمية اليوم لا تتعلق بالتغطية أو من يملك أو لا يملك وسيلة للاتصال بشبكة الإنترنت. وبدلا من ذلك، فإن الخطوة الهامة التالية التي يجب اتخاذها لمعالجة الفجوة الرقمية هي تطوير القدرات الفردية. وفي حين أنه قد يتاح للناس القدرة على الاتصال بالشبكات، إلا أنهم بحاجة إلى تطوير مهاراتهم الرقمية. وفي هذا الصدد، فإن ما نقوم به بالنسبة للأفراد الذين لا يستطيعون الانضمام إلى شبكات البيانات أو الحصول على خدمات الإنترنت لاسباب الاقتصادية، هو توفير نقاط وصول مجانية في الأماكن العامة في جميع أنحاء البلاد، وتوفير أكشاك ونقاط اتصال رقمية، ومراكز خدمات المعلومات ومراكز اتصالات رقمية لمن تكون خدمات الاشتراك في الإنترنت أمرا بعيد المنال.

ولكن مرة أخرى، فإن الربط بالشبكة لا يكفي من أجل الحصول على تغطية كاملة ما لم تلتزم الحكومات أيضا بتطوير البرامج التطبيقية والمحتويات، حتى نتمكن من إنهاء الحلقة المثمرة التي تقودنا إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وفي هذا الصدد، عملت الحكومة الوطنية بجد على مدى العامين الماضيين، من أجل تطوير المحتوى المعروض على الإنترنت لمؤسساتنا العامة. وقد وفرنا الكثير من المعلومات عن كياناتنا العامة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق مستوى أعلى من الشفافية فيما يتعلق بالحكومة الوطنية. وهذا في الواقع هو أفضل دواء مضاد للفساد بين المسؤولين الحكوميين.

ومع ذلك فإن البيانات المفتوحة ما هي إلا جزء من الخطة. فالمسألة لم تقتصر على أن تقوم مجموعات البيانات الواسعة، التي وضعناها على المواقع الشبكية الحكومية الكبيرة، بتقديم مساهمة فريدة من الحكومة بشأن المسائل الإجرائية، ولكننا نتوقع أن يتمكن جميع المواطنين في عام ٢٠١٦ من تحميل الوثائق العامة المتعلقة بمعلوماتهم الشخصية. ونحن ندرك أيضا أهمية التعلم عن بعد، ودوره في بناء القدرات في المدارس الابتدائية والثانوية، حيث نهدف إلى توفير جهاز حاسوب لوحي لكل طالب، ذكرا كان أم أنثى، في السنتين الأوليين من الدراسة، الأمر الذي سيساعد على تطوير المهارات الرقمية ومحو الأمية.

وتتكون الحلقة المثمرة من عمليات الاختراق، وبناء القدرات، والمحتوى والتطبيقات. وفيما يتعلق بالتطبيقات، وكما ذكرنا سابقا، فإن دورنا الرئيسي يتمثل في تطوير برامج مفيدة للمواطنين من أجل التبادل الحر للبيانات العامة. ونحن نشجع إلى حد كبير التنمية من خلال برنامج لبدء العمل بتوفير رأس مال أولي لأصحاب المشاريع الصغيرة النطاق في مجال التكنولوجيا الرقمية، بحيث يمكن أن توفر بدورها برامج تطبيقية ذات محتوى محلي. ونحن نسعى، بهذه البرامج التطبيقية، إلى إكمال تلك الحلقة المثمرة، وليس إلى توفير المزيد من الربط فحسب، ولكن أيضا المزيد من المحتوى الرقمي لزيادة القدرة الاقتصادية على المنافسة.

وفيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، نحن نتعاون مع عدد من البلدان والمنظمات الدولية في مجال الوقاية. ونحن نعرف أيضا أن أمن الفضاء الإلكتروني هو مسألة تعليمية، ولذلك نحن نعمل بجد على تعزيز استجابتنا لأمن الفضاء الإلكتروني المتعلق بحوادث الحاسوب. وفي إطار هذا الجهد، تم إصدار نشرات ورسائل إخبارية لتنبيه المجتمعات المحلية.

ونحن نؤمن بقوة بالنهج الذي يقوم على تعدد أصحاب المصلحة، وإدراج طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في مجتمعنا. وبناء على ذلك، نعمل أيضا على توفير التدريب ورفع مستوى الوعي بشأن إدارة الإنترنت. ونحن على اتصال بجميع أصحاب المصلحة، وفي الوقت نفسه نضمن قيام جميع الأطراف المعنية بدور قيادي في العملية، لأننا نتفق في نهج ينطوي على مضاعفة عدد الأطراف المعنية في إدارة الإنترنت.

وأخيرا، من المهم أن نلاحظ – بينما نرحب بهذه الحقيقة – أن الجمعية العامة قامت بصياغة بعض الأحكام الهامة بشأن الحاجة إلى التركيز بشكل خاص على بلدان البحر الأبيض المتوسط وغيرها من أجل معالجة الفجوة الرقمية بينها وبين البلدان الأكثر تقدما، ولا سيما العوامل الأساسية الكامنة وراء التكاليف الزائدة التي تدفعها بلدان البحر الأبيض المتوسط من أجل الوصول إلى نقاط تبادل الألياف الضوئية المغمورة لنقل البيانات. ونحن ممتنون للأحكام التي تنص على أن هذه الحالة يمكن تحسينها، بما في ذلك بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

وفي الختام، وكما أفعل دائما في هذه المنتديات، أود أن أشكر جميع المنظمات الدولية التي ما فتئت تتعاون في مجال برنامج العمل الرقمي، ولا سيما القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي أعطت الكثير إلى بلداننا، بما في ذلك أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنظمات الإقليمية الأخرى، في وضع جدول أعمالنا، الذي هو، بلا شك، المرجع الأساسي للتنمية في جميع البلدان.

السيد إسماعيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل عشر سنوات، وخلال مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي انعقد على مرحلتين، اعتمد ممثلو شعوب العالم المفهوم العام لمجتمع المعلومات، بعد تحديد مبادئه الأساسية والأهداف المتعلقة بإنشاء مجتمع معلومات يكون مفتوحا للجميع ويركز على التنمية. ما الذي قدمته لنا عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات؟ أولا وقبل كل شيء، يتمثل الهدف الرئيسي في تيسير استخدام التكنولوجيات في تحسين حياة الناس وتضييق الفجوة الرقمية.

وأصبحت القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي أوجدها وحضر لها الاتحاد الدولي للاتصالات إلى جانب منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية، أول مناسبة عالمية مكرسة للمسائل المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات بوصفه مرحلة جديدة في تطور الحضارة. وللمرة الأولى على مستوى رفيع، وخلال إجراء حوار مع ممثلي دوائر الأعمال التجارية والمجتمع المدني، حددت التوجهات الرئيسية لجميع جوانب العمل تقريبا – وعلى وجه التحديد، في جملة أمور، الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية – لبناء مجتمع المعلومات من خلال ترابطها.

ومن الصعب أن نبالغ في تقدير الأهمية الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للحث على الابتكار، وتوسيع الحقوق والفرص لفائدة مختلف فئات السكان في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وضمان الحصول على المعلومات وتيسير النمو الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نرى أن هناك علاقة لا تنفصم بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وعمليات القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه على وجه التحديد بمبادرة اتحاد الاتصالات الدولي المسماة ربط العالم بحلول ٢٠٢٠ وأهدافها وغاياتها.

ومع ذلك، لا يمكننا القول أن عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات قد انتهت بالفعل وأن جميع الأهداف التي تم تحديدها في جنيف وتونس قد تحققت بنجاح. وبين الاستعراض بوضوح أنه ما زال هناك العديد من المسائل الهامة التي يتعين حلها بغية التغلب على التفاوتات الكبيرة في مستوى التنمية بين البلدان وداخل البلدان، بما في ذلك فيما يتعلق بتقنية الاتصال بالنطاق العريض والمهارات في الاستفادة من الفرص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولا بد لتعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يكفل استفادة الجميع وأن يقوم على فهم احتياجات الدولة وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع. وعلاوة على ذلك، ينبغي لكل من الدولة والمواطنين الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يعرفوا أن بياناتهم محمية بطريقة مأمونة. ومع ذلك، فعلى مدى العشر سنوات الماضية ما برحنا نفشل في أن ننشئ بحق منتدى دوليا لشبكة الإنترنت لإدارة التكنولوجيات الجديدة نطاق عالمي. زنأسف لأن هذه المسألة لم تتجسد في الوثيقة الختامية.

ويجب تنظيم البنية التحتية الرئيسية على أساس نظام رقابي معترف به دوليا، تحت رعاية الأمم المتحدة، وينبغي للأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي في وضعه. إننا نؤيد أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو بشأن مسائل السياسات الخارجية الدولية المتعلقة بشبكة الإنترنت، بما في ذلك مسائل الأمن. ونلاحظ بأن منتدى إدارة الإنترنت، قد أظهر قدرة غير كافية للرد على مثل هذه القضايا. إن الاتحاد الروسي على اتصال وثيق بالشركات والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني من أجل وضع استراتيجياته. ونؤيد الوصول الواسع النطاق لسكان البلدات والمدن الصغيرة والمناطق النائية. ونواصل أيضا العمل على تحويل أجهزة الدولة لإدارة الوثائق الإلكترونية، وضمان الحصول على خدمات الدولة.

ويتمثل المجال الرئيسي لنشاط الدولة، في مجال تطوير شبكة الإنترنت في تهيئة الظروف بحيث يصبح بإمكان مواطني الاتحاد الروسى، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، الوصول الرقمي المتكافئ إلى المعلومات، وخدمات الاتصالات الحديثة، والخدمات الحكومية عبر شبكة الإنترنت. ونخطط بحلول عام ٢٠٢٠، للوصول الواسع النطاق لـ ٩٧ في المائة من المواطنين الروس. ونشير إلى العديد من المشاكل المرتبطة بذلك التعهد. وتعمل حكومة الاتحاد الروسي على حل المشاكل، من خلال تحقيق تلك الأهداف.

إن التغلب على الفجوة الرقمية يمثل تحديا استراتيجيا كبيرا. ويتطلب ذلك اتباع نهج متكامل، بما في ذلك تحسين اللوائح القانونية فيما يخص القضايا المتعلقة باستخدام الترددات الراديوية، وضمان الظروف الملائمة لبناء شبكات الاتصالات الحديثة في البلد. إننا نحاول بذل كل جهد ممكن من أجل مواءمة التشريعات المتعلقة بالاتصالات لتسهيل عمل مقدمي الخدمات اللاسلكية، وإيجاد أفضل الظروف الممكنة للاستثمار في تطوير البنية التحتية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل بنشاط من أجل تنفيذ مشاريع استراتيجية في هذا المجال. وسيتم مد أكثر من ٢١٥،٠٠٠ كيلومتر من خطوط الاتصالات والألياف البصرية في الاتحاد الروسي لربط كل مدينة وبلدة يبلغ عدد سكانها ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ساكن. ومن الواضح أنه مع تنفيذ هذا المشروع الواسع النطاق، سيتم نشر خطوط شبكة الإنترنت، في العديد من المناطق المأهولة الأخرى، حيث لا توجد أي شبكة إنترنت، ولن توجد من دون هذا المشروع. لقد أضحت شبكة الإنترنت، وسيلة لإقامة علاقات بين المواطنين والدول، ونريد لهذا الوسيلة أن تكون آمنة ومستقرة ويمكن توقعها.

ومن الممكن بالفعل أن نلخص نتائج العملية التحضيرية للاستعراض الذي مدته ١٠ أعوام، المتعلق بتنفيذ القرارات

الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. أولا، أود أن أشكر منسقي العملية التحضيرية، وجميع الذين يتشاطرون وجهات نظرهم وتعليقاتهم على مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33). ثانيا، نحيط علما بارتياح بتوافق الآراء الذي جرى التوصل إليه خلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مشروع الوثيقة الختامية، على الرغم من أن ذلك كان جهدا معقدا للغاية.

وقد تم اختيار المسار الصحيح منذ ١٠ أعوام، ونواجه الآن تحدي الاستمرار فيه بشكل صحيح. وعلينا أن نضع الأسس لتطوير الاتجاه العام لتطوير الفضاء الإلكتروني، خلال العقد المقبل، بما في ذلك تدويل إدارة شبكة الإنترنت. إن شكل الجمعية العامة يفترض الاعتماد الحكومي الدولي للقرارات، وعقد اجتماعات رفيعة المستوى. وعلاوة على ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية المشاركة في إعداد هذه الأنشطة وتنفيذها كخبراء وجهت لهم الدعوة. ويمكن لوكالات الأمم المتحدة عقد اجتماعات رفيعة المستوى، مع إشراك المنظمات غير الحكومية، كما قام بذلك الاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في عام ٢٠١٤. إننا نؤيد مشروع الوثيقة الختامية الصادرة عن هذا اللقاء، ونشكر جميع الذين شاركوا بنشاط في صياغتها.

السيد ماركوندیس دي كارفاليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إسمحوا لي أولا أن أشكر الميسرين، السفيرة لانا زكي نسيبة والسفير يانيس مزكيس، على عملهما الممتاز في توجيه مفاوضاتنا بشأن مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33).

ومما يشجع البرازيل أن مشروع الوثيقة الختامية يقوم ،في وقت واحد، أولا، بتقيم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؛ ثانيا، معالجة التحديات القائمة؛ وثالثا، تحديد مجالات العمل المستمر. ومن دواعي سرور وفد بلدي بوجه خاص، حقيقة أن عملية الاستعراض سبقتها عملية تحضيرية حكومية دولية أخذت في الاعتبار إسهامات جميع الأطراف المعنية ذات الصلة في مؤتمر القمة.

إن البرازيل دولة رائدة في مجال تعزيز مناقشة القضايا المتعلقة بإدارة شبكة الإنترنت، بأسلوب أصحاب المصلحة المتعددين. لقد كانت تجربتنا الوطنية من خلال اللجنة التوجيهية للإنترنت في البرازيل، وهي هيئة مكونة من أصحاب مصلحة متعددين أنشئت في عام ١٩٩٥، وسبقت عملية مؤتمر القمة الأصلي. وقد احتفلت هذا العام بمرور ٢٠ عاما من العمل المتواصل، مؤكدة بأن عمليات أصحاب المصلحة المتعددين، فعالة ويمكن أن تنتج قرارات ونتائج ملموسة.

وعزز تنظيم الاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن مستقبل إدارة الإنترنت، في البرازيل العام الماضي ثقتنا في الجهود التعاونية التي يبذلها ممثلو جميع مجموعات أصحاب المصلحة. إن مجموعة المبادئ وخارطة الطريق المتفق عليها في ساو باولو، ستشكلان إسهاما هاما في التطور المستقبلي لإدارة النظام الإيكولوجي من خلال شبكة الإنترنت. إن البرازيل تؤيد وتمارس محليا نموذج أصحاب المصلحة في مجال إدارة الإنترنت، استنادا إلى الاعتقاد بأن جميع المسائل المتصلة بالإنترنت يمكن ويجب أن تناقش في جو أصحاب مصلحة متعددين. لكن قد تتطلب مسائل مختلفة ذات طبيعة مختلفة، تبعا لذلك، أطرا متباينة، تأخذ بعين الاعتبار الأدوار والمسؤوليات المتباينة لمختلف أصحاب المصلحة.

وتظل الغالبية العظمى من الفقراء مستبعدة من فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي الواقع، يوجد مقابل كل مستخدم واحد لشبكة الإنترنت في العالم، اثنان مهمشان. لقد آن الأوان لتغيير هذه الحالة، وضمان إتاحة استخدام شبكة الإنترنت للجميع. إن تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، تشكل مما لا شك فيه، أداة قوية جدا لتعزيز التنمية، وتلبية احتياجات الفئات المهمشة. وتكمن إمكانية التحول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في طبيعتها العالمية وقابليتها للتطبيق على المستوى العالمي، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات بين البلدان. وفي هذا السياق، لا ينبغي لنا أن ننسى اعتراف خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتحقيق التنمية.

إننا نأمل أن يحفز هذا الاجتماع الرفيع المستوى، بذل الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية بين الدول الأعضاء وداخلها. وتستمر الفجوة الرقمية في الاتساع، ولن يتم سد فجوة الوصول إلى المعلومات بشكل مناسب، إلا عندما يوجه المحتوى والتكنولوجيا للاحتياجات والأولويات المحلية، مع تعزيز قدرات المستخدمين النهائيين على الاستخدام المنتج للبيانات. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل مواجهة التحديات المتنامية الناجمة عن الوصول غير الموثوق به، وعدم إتاحة الوصول الواسع النطاق في البلدان النامية. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بهدف تعزيز وصول البلدان النامية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعارف المرتبطة بها، وكذلك تعبئة الموارد من أجل الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، وخاصة في البنية التحتية وشبكة الاتصال الواسع النطاق. وباختصار، يجب أن نبلور رؤية سياسية مشتركة لمحفزات التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف قدرات البلدان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

بعد مرور عشر سنوات على اعتماد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، تظل المناقشة العالمية بشأن الإدارة الدولية للإنترنت موضوعا مثيرا للجدل. وفي هذا السياق، تؤكد البرازيل على قيمة مبدأي التعاون والمشاركة بين مختلف أصحاب المصلحة، اللذين اتسمت بهما عملية مؤتمر القمة منذ بدايتها. وندرك أيضا أهمية المشاركة والشراكة والتعاون الفعال، بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية التقنية، والأكاديمية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين.

ويسرنا أن مشروع الوثيقة الختامية يسلّم بأن إدارة الإنترنت تشمل العمليات المتعددة الأطراف وتلك التي يضطلع بها أصحاب المصلحة المتعددين، في ذات الوقت الذي تعيد فيه تأكيد شرعية الإطار الذي تم تحديده في جنيف وتونس العاصمة.

وينبغي أن تولي المساعي التي نبذلها في مجال إدارة الإنترنت الاحترام الواجب للإبداع والابتكار وتدفق المعلومات، وهو ما أصبح ممكنا بفضل شبكة الإنترنت في ذات الوقت الذي نواصل فيه صون وتعزيز استقرارها التشغيلي وموثوقيتها وأمنها وإمكانية تبادلها على النطاق العالمي.

واستضافت البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر، للمرة الثانية، منتدى إدارة الإنترنت الذي عقد في مدينة جواو بيسوا، بحضور العديد من الدول الأعضاء. ويتسم المنتدى بأنه يوفر حيزا فريدا في نوعه يجتمع فيه أصحاب المصلحة المتعددون بروح من التعاون على تبادل أفضل الممارسات وعقد المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة. ونرحب بتمديد ولاية المنتدى، ونتطلع إلى العمل لأجل تمكينه من الوصول إلى مزيد من النتائج الملموسة المؤدية إلى حلول ملموسة للإسهام في المناقشات العالمية بشأن إدارة الإنترنت. ونتطلع أيضا إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في منتدى إدارة الإنترنت.

ونتفق من ناحية أخرى، مع الفكرة القائلة بأن هناك حاجة ملحة لتحديد سبل ملائمة للدفع قدما بالمناقشة بشأن تنفيذ مفهوم تعزيز التعاون. ولا ريب أن المنتدى وتعزيز التعاون

يشكلان ثنائيا واحدا، غير أنهما عمليتان مختلفتان نشأتا معا في تونس العاصمة قبل ١٠ سنوات ولكنهما تطورتا بمعدلات مختلفة لسوء الحظ.

ويجب حماية الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص خارج شبكة الإنترنت عند اتصالهم بها. وتتطلب حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية الخصوصية وحرية التعبير، تعزيز الضمانات ضد إساءة الاستخدام والانتهاكات عبر الفضاء الإلكتروني.

وترى البرازيل – على غرار معظم البلدان النامية – أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت، تمثل أدوات لتحقيق التقدم. ويحدونا أمل مشروع في إدراج وضع آليات تيسر تبادل التكنولوجيات فضلا عن الاستثمار في البنية التحتية لشبكة الإنترنت والموارد البشرية في صلب مناقشاتنا.

ويمثل إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ طفرة هامة في ذلك الاتجاه وفي حد ذاتها أيضا. فهي مبادرة واعدة تهدف إلى حشد الدعم للبلدان النامية كي تتمكن من الوصول بقدر أكبر إلى التكنولوجيات، فضلا عن تطوير القدرات اللازمة لاستخدامها. وكما هو معترف به في مشروع الوثيقة الختامية، فإننا نؤيد إعطاء دور بارز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الآلية لتيسير التكنولوجيا، بهدف تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإسهام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد كان عام ٢٠١٥ معلما بارزا بالنسبة للتنمية المستدامة، من أديس أبابا إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس، ومن ثم العودة مرة أخرى إلى نيويورك. ونواصل جميعا اتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل المستقبل الذي نصبو إليه. ومن أجل تحقيق رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي وضعت في عام ٢٠٠٣، المتمثلة في بناء مجتمع معلومات محوره الإنسان ويتسم بالشمول والتوجه نحو التنمية، ينبغي أن تتضافر جهود مختلف أصحاب المصلحة بهدف سد الفجوة الرقمية، مع مراعاة المستويات المختلفة للتنمية فيما بين الدول، لأجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا.

السيد ساكاموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): قبل عشر سنوات، وضعنا هدفا مشتركا يتمثل في إنشاء مجتمع معلومات للجميع، ومنذ ذلك الحين ما فتئنا نعمل معا لأجل تحقيق ذلك الهدف المشترك. وعليه، نسلم بأن الرؤية المشتركة التي تركز على بناء مجتمع معلومات محوره الإنسان ويتسم بالشمول والتوجه نحو التنمية قد تحققت إلى حد كبير. وقد تم ذلك بفضل التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وجميع أصحاب المصلحة.

وترحب اليابان حقا بمشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) المقرر اعتمادها. وأود أن أعرب عن تقديري للجهود المبذولة من جانب الميسرين المشتركين وجميع الذين عملوا بجد للمضي بهذه العملية إلى الأمام. وأود اليوم أن أعلق على ثلاث نقاط هامة.

وتتعلق النقطة الأولى بالابتكارات التكنولوجية. وقد شهد انتشار الإنترنت، ولا سيما في مجال الاتصالات المحمولة، تقدما أكثر مما كنا نتوقع وأسهم في تحقيق رؤيتنا المشتركة. وقد أتاح تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إمكانيات غير محدودة في المستقبل، على سبيل المثال، في مجال الاحترار العالمي، والرعاية الصحية، والتعليم، والوقاية من الكوارث. ونرحب بالتركيز على تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد مجددا أن المبادئ الأساسية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات الرامية إلى تحقيق فوائد حقيقية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال

صالحة وذات أهمية بالغة. وهي تشمل سد الفجوة الرقمية والحصول على المعلومات، وبناء القدرات وضمان أمنها إلى جانب أهمية وسائط الإعلام وضمان التنوع الثقافي. وينبغي أن نقدر أيضا فكرة الابتكار المفتوح بغية تعزيز الابتكارات التكنولوجية، ومن ثم إعادة تأكيد مهمتنا المتمثلة في مساعدة الأشخاص في جميع أنحاء العالم وتمكينهم من جني الفوائد في أقرب وقت ممكن.

وتتعلق النقطة الثانية بأهمية المعلومات. وشهدت كمية المعلومات المبثوثة في جميع أنحاء العالم زيادة هائلة مؤخرا نتيجة لتطور وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتمثل النقطة الهامة في تهيئة بيئة يسمح فيها لجميع الأشخاص بالحصول على جميع المعلومات بسهولة دون السماح بإغفال أحد، وذلك عن طريق تطوير البنية التحتية للاتصالات، وضمان وصول الجميع فضلا عن تحسين محو الأمية. وحين نفكر في إيجاد حل للتحديات العالمية، فإنه يصبح هاما جدا أن نواصل تحسين توزيع المعلومات النوعية والكمية على الصعيدين الداخلي والدولي وكفالة التدفق الحر للمعلومات في المستقبل. ونرحب في ذلك الصدد، بالاعتراف الوارد في مشروع الوثيقة الختامية فيما يتعلق بأهمية التدفق الحر للمعلومات والمعرفة.

وتتلخص النقطة الثالثة في أنه ينبغي لنا أيضا التشديد على اتباع نهج متعدد الأطراف، خاصة وقد أُحرز تقدم نحوه في العقد الماضي. وقد ناقشنا وتشاطرنا الخبرات والمعارف بشأن إدارة الإنترنت والمسائل الهامة الأخرى في مختلف المحافل، بما في ذلك، في منتدى إدارة الإنترنت. عليه، فقد عززنا التعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين، وهو لا ريب إنجاز كبير لا يقتصر على الحكومات فحسب. ومن الضروري أن نواصل التصدي للتحديات العالمية عبر التعاون مع جميع الجهات المعنية بهدف تحقيق أهدافنا المشتركة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بمشروع الوثيقة الختامية الذي نؤكد فيه على أهمية النهج المتعدد الأطراف.

وختاما، نعتقد أن الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري لحل التحديات العالمية مثل الفقر والجوع والتعليم والمساواة بين الجنسين والرعاية الصحية وحماية البيئة وشيخوخة المجتمعات والحد من الكوارث من بين تحديات أخرى. يظهر لأول مرة في تاريخ البشرية مجال مترابط عالمياً يجمع كافة البشر والأشياء على الأرض. ويجري الآن اختبار حكمة البشرية عندما يتعلق الأمر بكيفية الاستفادة من ذلك المجال من أجل ازدهار البشرية. ولتحقيق ذلك، نود أن نؤكد مجددا على أن تعاون كافة أصحاب المصلحة يكتسي أهمية حيوية.

وختاما، فإن حكومة اليابان، باعتبارها من أصحاب المصلحة، ستواصل بذل أفضل الجهود الممكنة، جنبا إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة، من أجل تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

السيد بيردومو دي – ليلّا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): قبل اثني عشر عاما، وخلال المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، أعلنا التزامنا ببناء مجتمع معلومات محوره الإنسان وشامل وموجه نحو التنمية. وبينما نجتمع لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، يجب أن نتجاوز التكنولوجيات ونركز اهتمامنا على الطريقة التي تسهم بها في التنمية والقضاء على الفقر في العالم.

وبالرغم من زيادة الإحصاءات المتعلقة باعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في السنوات العشر الماضية بشكل كبير، ما زالت المستويات غير المقبولة للفقر وعدم المساواة في العالم قائمة. ولذلك لا يمكن أن نكون راضين عن أنفسنا. في هذه المرحلة، يجب أن ننسق بين أهداف وإجراءات مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية

لما بعد عام ٢٠١٥ بإرساء التزامات قابلة للقياس وجداول زمنية محددة وضوابط منهجية.

ولاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا جانب مظلم، إذ يمكن أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. تعرب كوبا عن بالغ قلقها من قيام أفراد ومنظمات ودول باستخدام النظم المعلوماتية الموجودة في بلدان أخرى، على نحو سري وغير مشروع، بغرض مهاجمة بلدان ثالثة لأن ذلك قد يتسبب في نشوب نزاعات دولية. ولا سبيل إلى درء هذه التهديدات الجديدة ومجابهتها وتفادي تحويل الفضاء الإلكتروني إلى مسرح للعمليات العسكرية سوى التعاون الوثيق فيما بين جميع الدول.

لقد أعلنت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام لتعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول، وقد أدركت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، كأدوات لتعزيز السلام والرفاهية والمعرفة والتنمية البشرية. وتدعو كوبا كافة الدول إلى العمل معا حتى تصبح شبكة الإنترنت منطقة سلام ورخاء وإلى مناقشة هذه المسائل بالتفصيل في إطار الأمم المتحدة.

وتدرك الحكومة الكوبية أن المشاكل الأساسية للمجتمع – تحدياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجب أن تكون في صميم أي استراتيجية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها لا تحل المشاكل. ولهذا نعمل على تطوير رقمنة المجتمع وإتاحة شبكة الإنترنت للجميع، وتيسير الإدراج الحقيقي والفعال للكوبيين في ذلك المجال. وتبذل كوبا جهودا لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمنح الأولوية لاستخدامها في التعليم والصحة والعلوم والثقافة وكوسيلة لتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصاديين. بيد أنه جرى الاضطلاع بكل تلك الجهودعلى الرغم من عقبة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من نصف قرن.

ينص إعلان مبادئ جنيف على أن بناء مجتمع معلومات يتطلب أشكالا جديدة من التضامن والشراكة والتعاون فيما بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي إطار ذلك المسعى، يمكن أن يعول المجتمع الدولي دائماً على كوبا في وقوفها بإخلاص ضد الظلم وعدم المساواة والتخلف والتمييز والاستغلال – وفي إقامة نظام دولي أكثر إنصافاً وعدلاً يكون محوره الإنسان وكرامته ورفاهه.

السيد نغوين مينه هونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أتقدم بأحر التحيات لجميع الدول الأعضاء، فضلا عن الإعراب عن عظيم تقديري لمبادرة الأمم المتحدة بتنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأقدر جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإسهاماتها ومشاركتها في تنفيذ خطة العمل لمؤتمر القمة العالمية، التي تبرهن على عزم كافة الدول بناء مجتمع عالمي للمعلومات معا يتمكن فيه الجميع من توفير المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها وتقاسمها.

وكما نعلم، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح الفرصة لكل بلد لتعزيز نموه الاقتصادي وسد فجوة الوصول إلى المعلومات القائمة فيما بين المجموعات والمناطق والبلدان. غير أن ذلك لا ينطبق على الجميع. يبين الواقع أن مجتمع المعلومات أصبح أكثر اكتمالا، ولكن الفجوة الرقمية والفجوة بين الأغنياء والفقراء تصبح أوسع بدلا من أضيق، ليس فقط على الصعيد العالمي والإقليمي بل وداخل البلدان نفسها. وإضافة إلى ذلك، فإن إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت لأغراض غير مشروعة من قبيل التحريض على الإرهاب والعنف والصراع الديني أو الأنشطة الإجرامية الأخرى على شبكة الإنترنت أصبحت

تشكل تحديات وعقبات رئيسية على طريق إقامة مجتمع عالمي للمعلومات وفق أهدافنا المرجوة.

وتبين تجربة فييت نام أن الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات تشكل حافزا للنمو. في السنوات الأخيرة، اعتبر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من السياسات الوطنية العليا في استراتيجيتنا للتنمية الاقتصادية، فضلا عن أحد العوامل الرئيسية في جهودنا للحد من الفقر. وجرى الاستثمار في الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في فييت نام للوفاء بهدف النمو الاقتصادي، فضلا عن احتياجات الشعب. وحتى الآن يستخدم حوالي ٣٨,٥ في المائة من السكان في فييت نام شبكة الإنترنت. وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر أولوية قصوى ويشجع تنفيذها لتحسين القدرة التنافسية للبلد ولزيادة جودة التعليم والرعاية الصحية.

وبصفة عامة حققنا العديد من الأهداف المحددة بعد ١٠ سنوات من تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات. بيد أن الفجوة في الوصول إلى المعلومات ما زالت واضحة، بل وتتسع، مقارنة مع الطلبات المتزايدة من الناس للحصول على المعلومات وتحسين نوعية الحياة. وبغية الاستمرار في التنفيذ الناجح لنتائج مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نود أن نوصي بأن ينظر المشاركون في إعطاء الأولوية لمناقشة المبادرات الرامية إلى سد الفجوة الرقمية فيما بين البلدان الأعضاء وبين المناطق الحضرية والريفية، مع ضمان المساواة في الوصول إلى المعلومات والخدمات لكل مواطن بينما نمضي صوب تحقيق هدف التنمية الشاملة للمنطقة وللعالم.

ويجب أن يرتبط تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنمو المستدام وأن يضمن توليد الفوائد الاقتصادية والتخفيف من حدة الآثار السلبية على المجتمع والبيئة. وأعتقد أنه، مع أخذ هذه المبادئ في الاعتبار، سيتم بشكل فعال تطوير الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات النمو وتوسيع إطارها لتشمل المناطق المحرومة والمناطق النائية، وذلك من أجل ضمان حصول السكان على الحد الأدنى من المعلومات والمساعدة على تحسين مستوياتهم المعيشية ومعارفهم.

ونحن نتفق جميعا على أن شبكة الإنترنت أضحت المنهاج الأساسي لتنمية المجتمع العالمي للمعلومات. وقد نظمت الأمم المتحدة حتى الآن عشرة اجتماعات لمنتدى إدارة الإنترنت على الصعيد الدولي، ناهيك عن تلك التي نظمت على الصعيد الإقليمي، لمناقشة آلية إدارة الإنترنت. ومن منظور حكومي، أعتقد أنه ينبغي تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين بشأن إدارة الإنترنت من جهة. غير أنه من جهة أخرى، من المهم جدا التمييز بين مختلف المجالات وإيلاء الاهتمام للمساهمات المقدمة من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتلك المجالات – على سبيل المثال، مساهمات الحكومات بإدارة الإنترنت فيما يتعلق بالسياسات العامة وسياسات القطاع الخاص بشأن توسيع نطاق الأعمال في خدمات الإنترنت، في جملة أمور أخرى. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تأييدنا لاستمرار اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت على الصعيد الدولي من أجل إجراء المزيد من المناقشات بشأن إدارة الإنترنت في جميع أنحاء العالم.

إن فييت نام ملتزمة بمواصلة مشاركتها النشطة في تنفيذ مبادرات تعاونية جديدة، وخاصة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والمساهمة في بناء عالم ينعم بالسلام والرخاء والتنمية. ونحن نعتقد أنه بعد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، بالإضافة إلى الجهود الجماعية لجميع الدول، سيصبح مجتمع المعلومات العالمي أكثر اكتمالا ويعود بالفائدة على جميع الناس على كوكب الأرض. وأتمنى أن يتكلل الاجتماع بنجاح باهر.

السيد روزنتال (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الحكومة الهولندية، أود أن أهنئ الرئيس على مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) وبعد عملية استمرت عشر سنوات.

وبالنسبة للحكومة الهولندية، فإن جدول أعمال مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات يكتسي بالغ الأهمية – في المقام الأول لأنه لا يزال هناك تفاوت هائل بين المجموعات التي يمكنها الوصول للشبكة والمجموعات التي لا تتمكن من ذلك. ولا يزال الطريق طويلاً أمام تحقيق رؤية القمة، التي تتمثل في بناء مجتمع معلومات جامع، متمحور حول الإنسان وموجه نحو التنمية. ولا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تمكين كل شخص من الاستفادة من وصول الجميع إلى المعلومات والمعارف. وفي نفس الوقت، يزداد التفاوت عمقا بسبب استمرار ازدياد الآثار المترتبة على الفجوة الرقمية. وترى هولندا أنه بما أننا أصبحنا جميعا أكثر اعتمادا على شبكات الإنترنت من أجل النمو الاقتصادي والابتكار والتنمية، فإن من الضروري أن توضع الشروط المسبقة لشبكات الإنترنت الحرة والمفتوحة والآمنة، على مستوى عالمي بحق. وهذه هي في الواقع كانت الرؤية الأساسية للمؤتمر العالمي للفضاء الإلكتروني الذي عقد في لاهاي في نيسان/أبريل.

واحترام حقوق الإنسان هو شرط أساسي آخر من شروط التنمية المستدامة المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. إن حماية وإعمال حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت هو أمر حيوي من أجل بناء مجتمع معلومات شامل للجميع. وفي عام ٢٠١١، شكلت هولندا التحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت، مع شركاء من جميع أنحاء العالم، لأننا نؤمن بأهمية الجهود المشتركة في دعم إنترنت حرة ومفتوحة. وبما أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت، آثار بعيدة المدى في كل مجال مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، هناك حاجة لوضع نهج شامل تمكن من إيجاد شبكة آمنة وحرة ومفتوحة.

وجدول أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات هو أيضا بالغ الأهمية لأنه يشمل النهج المتعدد الأطراف، الذي يدرك فوائد المشاركة الفعالة والشراكة والتعاون من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وهكذا يوفر سابقة هامة لكافة عمليات تشكيل سياسات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشيد هولندا بالتركيز القوي في مشروع الوثيقة الختامية على الأهمية المحورية لنهج تعددية أصحاب المصلحة من أجل تحقيق مجتمع معلومات جامع، متمحور حول الإنسان وموجه نحو التنمية. ومن جانبنا، نؤمن إيمانا راسخا بأن التحديات واختراع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي بمثابة تأكيد على أن المسؤولية عن ضمان تحقيق فضاء حاسوبي آمن وموثوق تمثل التزاما يشترك فيه كل أصحاب المصلحة، وبطبيعة الحال، في إطار أدوار ومسؤوليات كل منهم. وفي الوقت نفسه، نقر بالحاجة إلى مزيد من العمل لتطوير تلك الأدوار والمسؤوليات في المجالات المختلفة ذات الصلة.

وتنظر هولندا نظرة إيجابية للغاية إزاء الاعتراف الصريح في مسودة الوثيقة الختامية بالدور الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وثمة مثال جيد على ذلك وهو الاستخدام المسؤول والفعال للكميات الضخمة من البيانات في الاستجابة للأزمات الإنسانية. وهذه مسألة تدافع عنها هولندا، بالتعاون مع شركاء مثل مبادرة ”جس النبض العالمي“، لأننا مقتنعون بأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحسن كبير في الاستجابة العالمية للأزمات الإنسانية. وستضغط هولندا من أجل مزيد من الوعي في جميع أنحاء العالم بشأن هذه المسألة خلال مؤتمر القمة العالمي المقبل للعمل الإنساني. على هذا الصعيد، ولكي تتم الاستفادة من الخبرة المتاحة على الصعيد العالمي في هذا

المجال، تعكف هولندا، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على استكشاف أمكانية إنشاء مركز للبيانات في لاهاي يمكن أن يوفر التوجيه والتدريب للمساعدة في التغلب على التحديات في استخدام الكميات الضخمة من البيانات والكيفية التي يمكن بها الاستفادة من المكاسب التي تتحقق من استخدامها في التصدي للأزمات الإنسانية اليوم وغدا.

وفي الختام، فإن السعي إلى تحقيق فضاء إلكتروني مرن بحق يتطلب مشاركة عالمية وتحسين سبل العمل معا للتصدي للفجوة الرقمية على الصعيد العالمي، وفي نهاية المطاف تحقيق فضاء إلكتروني آمن ومجاني ومفتوحا لكل فرد في العالم حقا. إن بناء الشراكات من أجل بناء القدرات هو مفتاح التقدم في تحقيق التنمية والقدرة على التكيف. وهولندا، بوصفها شريك المجتمع الدولي لتحقيق السلام والعدالة والتنمية، تستثمر في تطوير القدرات في مجال الفضاء الإلكتروني في جميع أنحاء العالم ونحن فخورون بكوننا أحد الآباء المؤسسين للمنتدى العالمي لخبرات الفضاء الإلكتروني، الذي أنشئ في نيسان/أبريل.

يجمع المنتدى العالمي لخبرات الفضاء الإلكتروني بين الشركاء في القطاعين العام والخاص، من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، لتعزيز القدرات والخبرات في مجال الفضاء الالكتروني على نطاق عالمي. ولتحقيق ذلك، يتبادل الأعضاء – المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات والقطاع الخاص – التجارب والخبرات وأفضل الممارسات والتقييمات بشأن مسائل الفضاء الإلكتروني الإقليمية والمواضيعية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف المنتدى العالمي إلى حشد موارد وخبرات إضافية لبناء القدرة العالمية في مجال الفضاء الإلكتروني. ويحدونا خالص الأمل في أن نرى انضمام المزيد من أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والشركات إلى المنتدى المنتدى العالمي لخبرات الفضاء الإلكتروني في المستقبل.

السيدة أولكلِن (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سعدت أستراليا بالمشاركة في الاستعراض العام لتنفيذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات خلال الأشهر الستة الماضية. وأشكر رئيس الجمعية العامة وفريقه على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى التاريخي. كما أود أن أشكر الميسرين، السفيرة نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة والسفير مازيكيس ممثل جمهورية لاتفيا. فقد كانت جهودهما الهائلة خلال الأعمال التحضيرية وقيادتهما في إعداد ووضع مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) ضرورية لانجاز هذه العملية الناجحة. وقد مكنتنا من صياغة مشروع الوثيقة الختامية الذي يدرك الإنجازات الهامة التي حققناها خلال العقد الماضي ويهدف إلى مواصلة رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات في المستقبل. وترحب أستراليا بالفرصة للمشاركة في المناقشات والمشاركة بنشاط في الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونود أيضا أن نشكر جميع أصحاب المصلحة الذين أسهموا في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات خلال السنوات العشر الماضية، ولا سيما الذين أسهموا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى هنا في نيويورك.

إن الأهمية المحورية لشبكة الإنترنت في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا لا يمكن الاستهانة بها، كما تذكرنا عملية استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات. إن شبكة الانترنت، منذ بدايتها الأولى حينما كان يعمل بها مجموعة صغيرة من الهواة المتحمسين، إلى القوة الاقتصادية والاجتماعية التي باتت تشكلها، حولت أجزاء كثيرة من حياتنا اليومية. لقد غيرت أسلوب عملنا، وكيف يمكننا العثور على المعلومات، وكيف نواصل الاتصال مع العائلة والأصدقاء وكيف نعمل وكيف نلعب. كما مكنت الترابط الذي لم يسبق له مثيل بين الناس داخل وعبر الحدود الوطنية والدولية. وستواصل شبكة

الإنترنت الاضطلاع بدور حاسم في ازدهارنا الجماعي في المستقبل والتنمية الاجتماعية.

وأستراليا مؤهلة للاستفادة من الفرص التي تتيحها شبكة الإنترنت. فضمن تعداد سكانها البالغ نحو ٢٤ مليون، هناك ما يقرب من ١٣ مليون اشتراك في شبكة الإنترنت وأكثر من ٢١ مليون اشتراك في الهاتف الجوال حتى حزيران/يونيه عام ٢٠١٥. التجارة على شبكة الإنترنت في الأشهر ال ١٢ حتى حزيران/يونيو ٢٠١٤ كانت تقدر بمبلغ ٢٦٧ بلايون دولار – أي بزيادة نسبتها ٨,٣ في المائة خلال ال ١٢ شهر الماضية. لدينا سجلات اقتصادية وتجارية قوية، وإمكانية الوصول مباشرة إلى أسواق آسيا وبعض أعلى المنظمات البحثية جودة في العالم. ولكن لا يمكننا أن نشعر بالرضا إذا أردنا جني الفوائد الكاملة لمجتمع معلومات مترابط بشكل قوي. فكما قال رئيس وزراءنا، الأونرابل مالكولم تيرنبول،

”لا يكمن أي تقييد فعلي أو تصوري في التكنولوجيا في حد ذاتها، ولكن في تصورنا ورؤيتنا“.

من الواضح أننا سنحتاج أن نتحلى بالإبداع والسرعة والمرونة لبلوغ كامل إمكاناتنا.

وفيما يتعلق بمشروع الوثيقة الختامية، ترحب أستراليا بإدراج التركيز بوجه خاص على سد الفجوات الرقمية. وحتى فيما بين البلدان المتقدمة النمو، مثل أستراليا، نشهد الفجوات الرقمية، مثل الاختلافات في إمكانية الوصول إلى النطاق العريض بين المدن والمجتمعات الريفية والنائية. ولذلك تواصل أستراليا استخدام شبكتها الوطنية ذات النطاق العريض لضمان إمكانية حصول جميع الأستراليين على السرعة العالية للنطاق العريض بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. من خلال تكنولوجيا المزيج المتعدد – باستخدام الخط الثابت واللاسلكي الثابت والأقمار الصناعية – ستوفر شبكتنا الوطنية ذات النطاق العريض البنية التحتية للاتصالات لدعم الطموحات الاجتماعية والاقتصادية في أستراليا في المستقبل. ويمر الآن أكثر من ١,٤ مليون مبنى في اتصالاته عبر شبكتنا، التي ستعزز جدول انتشارها بشكل كبير على مدى السنتين المقبلتين. إن نجاح إطلاق أول قمر صناعي للشبكة في أيلول/سبتمبر سيعني تقديم خدمات النطاق العريض الجديدة في الأجزاء النائية من بلدنا الكبير المساحة اعتبارا من منتصف عام ٢٠١٦.

كما ترحب أستراليا تحديدا بالاعتراف في مشروع الوثيقة الختامية بالفجوة الرقمية بين الجنسين، التي لم تكن بارزة في الرؤية الأصلية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. كان للعديد منا الليلة الماضية شرف رؤية مستقبل النساء والفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمناسبة حفل جوائز جيمتيك. وأهنئ الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تلك المبادرة الهامة لمكافأة وتشجيع الفتيات والنساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أعلنت مؤخرا الحكومة الأسترالية عن مبادرات جديدة هامة للتغلب على العوامل الثقافية والمؤسسية والتنظيمية التي تثني الفتيات والنساء عن دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وهو ما يحد من فرصهن لمتابعة مسارات وظيفية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. في أستراليا، واحدة فقط من بين كل أربعة من خريجي تكنولوجيا المعلومات وأقل من خريج واحد من بين كل ١٠ خريجيين في مجال الهندسة من النساء. وتستثمر الحكومة مبلغ ١٣ مليون دولار على مدى خمس سنوات لتشجيع النساء على اختيار ومواصلة البحث في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمهن ذات الصلة والشركات الناشئة والمشاريع الخاصة.

هذه المبادرات جزء من الخطة الوطنية للعلوم والابتكار التي أعلنتها الحكومة الاسترالية مؤخرا، التي تتبع نهجا منتظما لتشجيع الابتكار والعلوم في مجالات التعليم والبحوث والصناعة والقطاعات الحكومية والمجتمع المدني. وتقع

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صميم تلك الخطة. وتتوقع مبادرات جديدة لتشجيع المزيد من مباشرة الأعمال الحرة وتنمية المهارات والمواهب والتعاون بين القطاع الخاص والعام في مجال الأبحاث واضطلاع القيادة الحكومية بدور قوي. وفيما يتعلق بالأمرين الأخيرين، ستقوم الحكومة بالاستثمار المشترك لمواصلة تطوير المهارات والقدرات في أستراليا في مجال الحوسبة الكمية. كما أعلنت مؤخرا عن سياسة البيانات الحكومية المفتوحة التي تهدف إلى الكشف علنا عن النطاق والعمق الهائلين حقا للبيانات التي تحتفظ بها الحكومة، على نحو ملائم، لحفز الأفكار والتحليل والتطوير المحتمل للمنتوجات والخدمات. وتعتبر الحكومة الأسترالية خطة الابتكار خطة مشتركة، حيث يمكن أن يسهم فيها الجميع وينتفع بها وحيث تقوم الحكومة بدور دقيق ومحدد الهدف.

وكذلك تسلم الحكومة الأسترالية بأن جزءا كبيرا من البنية التحتية العالمية لشبكة الإنترنت يملكها ويشغلها القطاع الخاص، وأن الحكومة مستخدم رئيسي، فهي لا تمتلكها أو تسيطر عليها. ونعتبر أن هذا ما ينبغي أن تكون عليه الأمور؛ وما كان لشبكة الانترنت أن تصبح ولن تصبح ما هي عليه الآن إن كانت تحت سيطرة الحكومة التي تتقي بطبيعتها المخاطرة. لقد تطورت على نحو جيد نظراً لعدم وجود سيطرة مركزية، لا بالرغم منها.

لكن الحكومات والصناعة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمجتمع التقني والمنظمات الدولية، فضلا عن الأفراد، اضطلعت جميعا بأدوار هامة. وجهودها ضرورية إذا أردنا مواصلة جني منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من أجل تحقيق التنمية. ومن الإنصاف القول إن هذا قد يمثل في بعض الأحيان بعض التحديات بالنسبة للحكومات. ومرة أخرى، يتسم التفكير الإبداعي والسرعة بأهمية كبيرة بينما نسعى جاهدين لفهم تلك التحديات والتصدي لها، عند الحاجة.

وفي الختام، تشيد أستراليا بالعمل الهام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في تحقيق رؤيتها لمجتمع معلومات محوره الإنسان وموجه نحو التنمية للجميع. ولا تزال أستراليا ملتزمة وتتطلع إلى مواصلة تنفيذ رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات خلال السنوات العشر القادمة.

السيد كولودزيسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونحن اليوم في معرض تلخيص السنوات العشر التي مضت منذ عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويجب أن تكون إدارة الإنترنت، وهي الوسيلة التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه سير العمل في أي مجتمع عصري قائم على المعرفة، عملية مفتوحة تبدأ من القاعدة وتشارك فيها جميع الجهات صاحبة المصلحة. إن مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) هو تجسيد لهذا الإيمان وشهادة على حقيقة أنه يمكننا، على الرغم من الاختلافات في العديد من المجالات، أن نتفق جميعاً على أهم المسائل – وهي مسائل يمكن تلخيصها بعبارة بسيطة: إن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين هو أداة تمكننا من بناء شبكة إنترنت مفتوحة ومجانية وغير مجزأة. وهذه العبارة تتضمن عنصرين بالغي الأهمية بالنسبة لنا. الأول هو الحاجة إلى اتباع نهج ينطلق من القاعدة وإلى تعاون جميع أصحاب المصلحة استناداً إلى مبدأي الانفتاح والمساواة. إن المجتمع البولندي متمسك بشدّة بالمثل العليا للحرية الشخصية. ويريد الناس أن يكون صوتهم مسموعاً وأن يكون لهم تأثير وحقيقي على أهم القرارات. ونعتقد أننا ينبغي أن نتواصل ونتحادث ونتعاون فيما بيننا؛ إن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين هو أفضل أداة لدينا، وقد أثبت فعاليته في الممارسة العملية.

والعنصر الثاني هو ”شبكة الإنترنت غير المجزّأة“. إن تجزئة شبكة الإنترنت – وأنا لا أتردد في استخدام هذه الكلمات – هي التهديد الضخم الذي نواجهه. ويجب أن يكون الحفاظ على شبكة إنترنت غير مجزّأة هدفنا المشترك. وهذا هو السبب في أن بولندا تستخدم منذ فترة طويلة عبارة ”عدم إحداث ضرر“ في مختلف المنتديات. فدعونا نحدث تغييراً وتعديلاً وتحسيناً في شبكة الإنترنت؛ ولكن علينا القيام بذلك بحذر حتى لا ندمّر القيم والحلول التقنية التي تجعل من الإنترنت تلك الأداة العالمية الخاصة التي هي عليها الآن. فتجزئة الإنترنت تعني أننا نفقد جميع الفوائد والفرص التي نستفيد منها الآن بوجود شبكة عالمية موحدة في جميع المجالات. ونرى شبكة الإنترنت بوصفها ناقلاً للتنمية. ويمكن أن نفقد أداة تتيح لنا فرصة لتحسين الرفاه والتعليم والعمل للملايين من البشر.

ولذلك، فإننا نجمع بين مسائل التكنولوجيا الرقمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ومع ذلك، لا ينبغي أن يقاس تقدم الحضارة فحسب بانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطبيعة الحال. فالإنترنت هي أيضاً مجال غير مجزّأ للحقوق والحريات. وليست الشبكة العالمية ناقلاً للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية فحسب بل إنها تنقل أيضاً القيم العالمية في شكل حقوق الإنسان الأساسية المقبولة عموماً. وكما أشار مشروع الوثيقة الختامية، فإن هدفنا المشترك هو ضمان زيادة منهجية وسريعة في عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت على أساس يومي. ومن ثم، من الواضح أن هذه الحقوق بحاجة إلى الحماية خارج شبكة الإنترنت وداخلها على حدّ سواء.

وبعد أن عملنا معاً في الأشهر القليلة الماضية بشأن مشروع الوثيقة الختامية، فقد أثبتنا، على الرغم من الخلافات، أننا نتشاطر نفس القيم التي تشكّل أساس شبكة الإنترنت كما نعرفها اليوم. وأنا على يقين من أن في وسعنا الإبقاء على هذه الوحدة في معتقداتنا ومواجهة التحديات معاً لعقد آخر من الزمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى جميع أولئك الذين شاركوا في إعداد مشروع الوثيقة الختامية على عملهم ومساهماتهم، ولا سيما الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة ولاتفيا، اللذين لولا تنسيقهما وجهودهما ودعمهما لكان عملنا أصعب بكثير.

السيدة رحمن خان (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): لا يمكن المغالاة في تقدير أهمية جلسة اليوم. فنحن نستعرض نتائج التقدم المحرز في السنوات العشر الماضية في إطار منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات ونناقش كيفية الانتقال بتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من منافع اجتماعية واقتصادية إلى المستوى التالي في السنوات القادمة.

ونعترف اليوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها قوى محركة حقيقية للنمو الاقتصادي، تملك إمكانات هائلة لإحداث تحول في حياة الناس والمجتمعات. ومع ذلك، أعتقد أن هناك الكثير مما لم يتحقق بعد من الفوائد الكامنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن بحاجة إلى التركيز على عوامل النجاح والتأكيد على العقبات المحتملة في الاستفادة من هذه التكنولوجيا خلال عملية الاستعراض هذه. إن مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات مفصلة جداً فيما يتعلق بتهيئة الشمول والربط الإلكتروني والسلامة والأمن. وتظل هذه المفاهيم في حدّ ذاتها ذات صلة وأهمية فيما نسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وأهنّئ الميسرين المشاركين في العملية الحكومية الدولية على نتائج استعراض القمة العالمية، فضلاً عن جميع أصحاب المصلحة الذين عملوا بلا كلل للتوصل إلى توافق آراء استشرافي وعملي بشأن آفاق إحراز تقدم في عملية القمة العالمية.

إن حكومة بلدنا، تحت القيادة المستنيرة لرئيس الوزراء نواز شريف، تدرك تماماً إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل حفز النمو الاجتماعي والاقتصادي. فنحن نعتبرها عاملاً تمكينياً أساسياً لتحقيق الكفاءة والشفافية والحكم الرشيد وتمكين الناس. وإننا نسعى إلى تحقيق رؤية التعجيل بالتمثيل الرقمي لتحويل باكستان إلى اقتصاد قائم على المعرفة. ويظل التركيز منصباً على التطوير الواسع الانتشار للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء البلد، مع التركيز بشكل خاص على خدمة القطاعات المهمشة في المجتمع وسد الفجوة الرقمية. ونحن نؤمن بإتاحة الربط الإلكتروني لجميع السكان واستيعابهم. وقد بدأ العمل في مشاريع خاصة لتمكين النساء والفتيات عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويمثل انتشار النطاق العريض أولوية في سياستنا. وسياستنا في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام ٢٠١٥ تتماشى إلى حد كبير مع خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ومسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وقد أحرزنا تقدماً ملحوظاً بشأن مسارات العمل جيم -١، جيم -٢، جيم-٦ و جيم-٧. وأيضاً، مع الزيادة السريعة في استهلاك البيانات في باكستان وفي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يزداد وعينا بمسارات العمل الأخرى - مثل جيم-٥ وجيم-١٠ وغيرها - ونحن نعمل بشأنها من خلال أطر تشريعية وأطر للسياسات.

إننا جميعاً نقدر الدور البارز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إيجاد فرص جديدة للتفاعل الاجتماعي، مما يتيح نماذج جديدة للأعمال التجارية ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في جميع القطاعات الأخرى. والنتيجة الأبرز لمسيرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العقود القليلة الماضية تتمثل في عالم متزايد الترابط الآن يتيح للبشر إمكانات لم يسبق لها مثيل للوصول إلى المعلومات والمعرفة.

إن الطرق السريعة للمعلومات تجتاز بسلاسة الحدود الجغرافية لإنشاء فضاء الإلكتروني مشترك بين الجميع. وأدى الاستخدام الجديد للفضاء الإلكتروني إلى إتاحة فرص تجارية واقتصادية وثقافية واجتماعية للمستخدمين. وهناك الآن أكثر من ٣ بلايين شخص في جميع أنحاء العالم يستخدمون مركبة الفضاء الإلكتروني، ألا وهي، الإنترنت. وهذا في حد ذاته يشهد على أهمية الإنترنت وفعاليتها وجدواها وملاءمتها.

بوصفنا دولة تقدمية، نؤيد تماما الرؤية العالمية للتواصل السلس عبر العالم. يجب أن ينصب التركيز الآن على توصيل خدمات الإنترنت للذين يفتقرون إليها والمهمشين من الناس. ومسألة سد الفجوة الرقمية بجميع مظاهرها فيما بين البلدان وداخلها، تقتضي استمرار التركيز والاهتمام بحيث يمكن للسكان المتبقين أيضا الوصول إلى منهل المعرفة الهائل الذي توفره الشبكة.

يسرت مبادئ الانفتاح والشمولية نمو شبكة الإنترنت وما لها من قيمة. أما الأدوار التي تقوم بها على مر السنين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الفنية، والمنظمات الدولية فلا بد من أن تنال التقدير. كل الكيانات أدت دورها الواجب، ونأمل في أن تواصل جهودها لضمان الاستخدام البناء للفضاء الإلكتروني. إن الفوائد المشتركة التي ستعود من توسيع نطاق استخدام الفضاء الإلكتروني آمنة وهائلة، كما أنها تمس كل جانب من جوانب حياتنا. ومع ذلك، مع النمو الطبيعي لشبكة الإنترنت وانتشارها، للأسف، ظهرت أيضا بعض الاتجاهات المثيرة للقلق في مجال استخدام الفضاء الإلكتروني.

إن المخاوف إزاء السلامة والأمن تميل إلى تقويض هدف الإسراع بالتنمية وتؤثر على الثقة لدى الناس في استخدام التطبيقات والخدمات المقدمة لأغراض البحث في الفضاء الإلكتروني. أما الزيادة في الحوادث المتصلة بالاستخدام الضار

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفضاء الإلكتروني فتشكل خطرا على طائفة كاملة من المستخدمين، ابتداء من الأفراد إلى الدول. تزايد الخطر له عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين. فتنوع التهديدات ودوافع الفاعلين الحاقدين والشريرين في مجال الفضاء الإلكتروني تضاعف من المخاطر عدة مرات. إن الهجمات على أنظمة البنية التحتية والمعلومات الحيوية تشكل خطرا عالمياً متزايداً، وتتطلب التصدي للجانب المظلم للإنترنت بالعمل من خلال الجهود التعاونية. ولا يمكن السماح للمجرمين والإرهابيين باستخدام الفضاء الإلكتروني. بوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع العالمي، يجب أن نضمن أن هذه العناصر لا تعمل في الفضاء الإلكتروني لمواصلة مخططاتها الشائنة. وبالمثل، يتعين على المجتمع العالمي الاتفاق على الحد الأدنى من المعايير لحماية كرامة الإنسان، ولا سيما للنساء والأطفال الذين هم أشد الفئات ضعفا في المجتمعات المحلية من حيث استخدام الفضاء الإلكترونية.

بالنظر للطابع العالمي للتحدي الراهن، ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول وأصحاب المصالح الآخرين لتعزيز الاعتبارات المشتركة من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الجوهري أيضا بناء القدرات في البلدان التي تفتقر إلى الخبرة لتحقيق الردع العالمي ضد هذه التهديدات. ومهما شددنا على أهمية المبادرات المحلية والإقليمية لا يمكن أن نكون مغالين في ذلك.

نسلم بأن الإنترنت مورد عالمي، ونرى أنه ينبغي للإدارة الحكومية أن تكون شفافة وتشمل مشاركة جميع أصحاب المصالح الذين يتعين عليهم التركيز على دورهم لكي تظل شبكة الإنترنت مصدر معلومات ينبض بالحياة وابتكارية وديناميكية. وحيث أن استخدام الإنترنت انتشر بطريقة لم يسبق تصورها، هناك حاجة إلى تحسين نموذجها الإداري. هذا النموذج ينبغي أن ينظر في إدراج جميع شرائح المجتمع العالمي ضمن إطار مؤسسي. إن مبادئ الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة تكتسي أهمية قصوى في إدارة النماذج، لا سيما لما لها من صلة بشبكة الإنترنت. فالتحديات الناشئة، من قبيل حماية حقوق الملكية الفكرية والخصوصية، تتطلب أيضا من الحكومات الإبداع والاستجابة بشأن سياسة التكيف. ويتعين علينا أيضا العمل معا لضمان حماية حقوق الأفراد خارج شبكة الإنترنيت عند الاستعمال المباشر لشبكة الإنترنيت بشكل مناسب.

إننا نتحرك نحو شبكة الإنترنت التي تتضمن أشياء من قبيل المدن الرقمية الذكية، والمناطق الحضرية الرقمية الذكية، والمجتمعات الريفية الرقمية الذكية، والافتراضية في الحوسبة السحابية التي ربما تكون المعالم المقبلة بعد شبكة الإنترنت في مجال ابتكار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لجعل ذلك حقيقة عالميةً، من المهم أن تتضمن سياساتنا تدابير ترمي إلى التغلب على الفوارق الرقمية، وتوفر الطيف وتطوير البنية التحتية في مجال النشر وتطوير المحتوى والتطبيقات. ومن الحيوي أيضا التركيز بصفة خاصة على البحث والابتكار، وعلينا النظر في كل أجزاء النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ابتداء من الطلب إلى العرض، بينما نعمل على موائمة سياساتنا للمضي قدما في جدول أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وإحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لقد اتبعت باكستان سياسة التدفق الحر للمعلومات، وإتاحة فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت. وسنواصل دعمنا ومساعدتنا للمبادرات الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستخدام الآمن والمضمون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.